

وإذا سمحتم لي، أعطي الكلمة لأول متدخل في إطار المناقشة عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 24 دقيقة، فليفضل السيد الرئيس. تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، من منطلق موقعنا السياسي والمسؤولية الوطنية التي نتحملها لمناقشة البرنامج الحكومي للفترة ما بين 2026-2031، ولكن اسمحو لي في البداية أن أتوجه باسم مكونات فريقنا بأحر التهاني إلى السيدة فاطمة الزهراء المنصوري على الثقة المولوية السامية التي حظيت بها من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتعيينها رئيسة للحكومة، وهو التعيين الذي نعتبره مكسبا تاريخيا للمرأة المغربية وإقرارا صريحا لكفاءتها العالية وتجسيديا حيا للتوجهات الملكية الهادفة إلى تعزيز المكانة الريادية للمرأة في التدبير الحكومي.

كما أعظم هذه المناسبة، لأتوجه للسيدات والسادة الوزراء بأصدق التهاني على تشرفهم بالثقة المولوية الغالية متمنين لهم التوفيق والسداد في خدمة الصالح العام.

السيد الرئيس؛

السيدة رئيسة الحكومة؛

تأتي هذه المحطة الدستورية بالتزامن مع استعداد بلادنا لتخليد الذكرى المجيدة لعيد الوحدة، باعتباره منعطفًا تاريخيًا للسيادة الترابية وتجسيديا للانتصارات ومكتسبات دبلوماسية استراتيجية غير مسبقة مستندة على القرار الأممي 2797، والتي أثمرت اعترافات دولية متتالية ودعما أمميا واسعا لمبادرة الحكم الذاتي ولوجاهة الطرح المغربي في المحافل الدولية، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله.

ولا يمكننا مناقشة التوجهات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي دون الوقوف باعتزاز عند هذه الطفرة الدبلوماسية والتي تذكرنا بحجم المسؤولية الملقاة على هذه الحكومة لتكون في مستوى هذه التحولات التاريخية.

فأتم مطالبون، السيدة رئيسة الحكومة، برصد كل الإمكانيات لمواجهة هذه الطفرة النوعية والاستثنائية التي كان آخرها الانتصار الكبير في اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة منتصف الشهر الجاري بعد تصويت 152 دولة لصالح القرار الأممي الذي يكرس المبادرة المغربية كالأساس الوحيد

محضر الجلسة رقم 303

التاريخ: الأربعاء 9 جادى الأولى 1448 هـ (21 أكتوبر 2026م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة البرنامج الحكومي.

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون؛

السيدات المستشارات المحترمات؛

السادة المستشارين المحترمون؛

طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس، ولا سيما المادتين 270 و271 منه، يعقد المجلس هذه الجلسة لمناقشة البرنامج الحكومي الذي قدمته السيدة رئيسة الحكومة أمام مجلسي البرلمان في الجلسة المشتركة المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر 2026.

وبناء على مداوات مكتب المجلس وندوة الرؤساء المنعقدتين يوم 19 أكتوبر 2026، ستوزع هذه المناقشة في جلستين عامتين:

الجلسة الأولى، وهي التي نعهدها الآن سنخصصها لتقديم مداخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛

أما الجلسة الثانية، فسنستع خلالها إلى رد السيدة رئيسة الحكومة على المناقشة، وذلك ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال اليوم.

وقبل الشروع في المناقشة يطيب لي باسم مجلس المستشارين أن أقدم إليكم، السيدة رئيسة الحكومة المحترمة، وإلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة بخالص التهاني بمناسبة تعيينكم في مهامكم الحكومية، مقرونة بأصدق التمنيات وبالتوفيق والسداد في الاضطلاع بمسؤولياتكم بما يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات، ومواكبة حجم التحديات والرهانات التي تواجهها بلادنا

والأکید، أن تعيينكم المولوي السامي كأول امرأة تتولى رئاسة الحكومة في التاريخ السياسي المغربي، شكل محطة بارزة في مسار تعزيز حضور المرأة في أعلى مواقع المسؤولية والقرار، ودلالة على ما بلغته بلادنا من تقدم في توطيد تجربة هاد الديمقراطية وترسيخ مكتسباتها، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والواقعي للتوصل إلى حل نهائي في إطار السيادة المغربية والوحدة الترابية للمملكة.

فترجمة هذا التأييد الدولي من خلال برنامجكم الحكومي إلى واقع تنموي بالأقاليم الجنوبية تفرضه مجموعة من التحديات القائمة والقادمة، كما أن مواصلة اليقظة والتعبئة بات لزاما لتحسين هذه المكتسبات ولتقوية الجبهة السياسية والاجتماعية كركيزة لتحسين السيادة الوطنية.

السيدة رئيسة الحكومة؛

لا نفوتنا الفرصة في هذا المجلس الموقر دون أن نتقاسم معكم لحظات الافتخار والاعتزاز بالانتخابات التشريعية الأخيرة وبنضج التجربة الديمقراطية المغربية التي يراها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومقاومة كل الانزلاقات اللامسؤولية التي تهدد مقومات التنافس الشريف بين مكونات الحقل الحزبي إبان الاستحقاقات التشريعية الأخيرة.

كما أننا اليوم بصدد لحظة دستورية هامة بموجب الفصل 88 من الدستور، من أجل ممارسة دورنا الرقابي بكل مسؤولية ووطنية، والوقوف على مدى واقعية الالتزامات التي قدمتها السيدة رئيسة الحكومة أمام مجلسي البرلمان، ومدى قابلية طموحات البرنامج للتنفيذ ومدى وفائه للوعود الانتخابية والاستجابة للانتظارات الحقيقية للمواطنين والمواطنات.

فقد أخذنا على عاتقنا استحضار المصلحة العليا للبلادنا، وخصوصية ودقة المرحلة التي تعيشها المملكة.

نؤكد أمامكم وأمام المغاربة جميعا، أننا سنكون معارضة وطنية، قوية وبناءة، نتحرك من منطلق المسؤولية الوطنية وتغليب المصلحة العليا للوطن من أجل مواصلة المسار التنموي وتحسين المكتسبات الوطنية وحمايتها من الارتجال.

كما نعتبر أنفسنا قوة اقتراحية بحكم شرف قيادتنا للحكومة السابقة، إذ نستحضر بكثير من الفخر والاعتزاز المكتسبات التي حققتها وما أبانت عنه من حكمة وحكمة في مواجهة الأزمات المركبة بروح وطنية ومسؤولية عالية، حيث كانت لنا الشجاعة الكافية لتحمل كلفتها السياسية بمفردها.

وأمام هذه اللحظة الدستورية المحيطة لمناقشة البرنامج الحكومي الذي تقدمتم به، تساءلنا في الفريق التجمعي داخل مجلس المستشارين كما تساءل المغاربة وباستغراب شديد:

أين هو البرنامج الحكومي للأغلبية السياسية الذي ينتظره المغاربة؟ وأين هو المشروع الاجتماعي والاقتصادي الذي بشرتم به المغاربة خلال الأشهر الماضية؟

وهل فعلا البرنامج الحكومي يُعبر حقيقة عن التزامات الأغلبية الحكومية؟ أم أن مضامين هذا البرنامج تعبير صريح على التزامات من يقود هذه التجربة؟ فيما باقي المكونات الأخرى لا تعدو أن تكون سوى أرقاماً مُكَمَّلَةٌ ومُصَقَّقة لاختيارات حزب رئيسة الحكومة المحترمة؟

السيدة رئيسة الحكومة؛

حرصت أغليبتكم منذ الإعلان عن تشكيلها على تقديم نفسها باعتبارها أغلبية سياسية منسجمة أفرزت، على حد قولكم، حكومة سياسية قوية، تتقارب مكوناتها فكريا وسياسيا وتتوحد حول رؤية إصلاحية مشتركة.

اسمحوا لي أن أسألكم بكل وضوح ومسؤولية: ألا تعتبر هذه الأوصاف بمثابة أحكام قيمة ذاتية؟ وما الذي يجعل هذه الحكومة حكومة سياسية بالمعنى الذي يجري الترويج له؟ وهل يكفي أن تتفق أربعة أحزاب على المشاركة في الأغلبية الحكومية حتى تقتنع وتصرح أنها تتقاسم نفس المرجعيات والتصورات ذاتها بشأن القضايا المجتمعية الملحة؟

والحال أن أغليبتكم تتألف من أحزاب تختلف في تاريخها السياسي ومرجعياتها الفكرية ومقارباتها الاقتصادية والاجتماعية.

فأين يتجلى تجانس الأولويات والإجراءات التي يتضمنها البرنامج الحكومي؟ وماهي الالتزامات التي تعكس فعلا مشروعاً سياسياً مشتركاً، وليس مجرد توافق على عناوين يمكن لكل حزب أن يفسرها وفق مرجعيته الخاصة؟

كما نؤكد على أن تغيير التحالفات لا يعتبر كافياً لتغيير السياسات واختلافها، وأن المشاركة في الحكومة السابقة والانتقال إلى أغلبية جديدة ينبغي أن يصاحبه تفسير سياسي مقنع لما سيستمر ولما سيتغير، وما الذي يضمن تكرار بعض الاختلالات إن كانت هناك اختلالات.

أما الاكتفاء بوصف الحكومة بأنها حكومة سياسية ليس له أي دلالة تتجاوز التسمية، سيما أنه يتبين من البرنامج الحكومي أنه تجنب الحسم في اختيارات صعبة، وأكفى بالجمع بين أهداف عامة دون بيان كيفية التوفيق بينها مع تأجيل عدد من الالتزامات إلى نهاية الولاية، وهي كلها عناصر تثبت غياب المشروع السياسي المشترك.

وهكذا، فالحكومة لا تصبح سياسية بمجرد أن تصف نفسها بذلك، ولا تصبح منسجمة بمجرد التصريح بالانسجام، وإنما تتحدد معالم الحكومة السياسية من خلال جراتها السياسية في معالجة القضايا الملحة للمجتمع ووضوح اختياراتها ودقتها وقدرتها على تحمل المسؤولية عن نتائج اختياراتها.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

ونحن نستمع إلى برنامجكم أمام مجلسي البرلمان، استوقفنا في الفريق التجمع الوطني للأحرار عبارات ستكون منطلقاً ومحدداً رئيسياً لعملكم خلال الفترة الممتدة ما بين 2026 - 2031، فقد أكدتم أن هذه الحكومة تعتبر السنوات الخمس المقبلة فرصة للحفاظ على المكتسبات واستكمال الأوراش.

لذلك نعتبر أن مضامين برنامجكم الحكومي هو تمسك واضح بمسار الحكومة السابقة وتراكماتها الإيجابية، ومؤشر حقيقي في تخليكم على شعار تغيير المسار الذي شكل أحد العناوين البارزة خلال حملتكم الانتخابية.

فقد كنا ننتظر من الحكومة السياسية، كما تدعون، أن تحمل رؤية

ناهيك عن تبنيكم لتصورات إنشائية فضفاضة لإصلاح أنظمة التقاعد التي تمس أزيد من 4 مليون مساهم ومنخرط، في غياب تام لجدولة زمنية محددة ومضبوطة، والذي نتحدى على كل حال في مباشرة إصلاحها قبل نهاية سنة 2027، لأن ما يهكم هو خوفكم من التكلفة السياسية أكثر من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية التي تمس الأسر والعائلات المغربية.

السيدة الرئيسة؛

لا يسعنا ونحن نناقش البرنامج الحكومي إلا أن نهنتكم على اعترافكم الصريح بضرورة مواصلة تعميم مدارس الريادة، وهو اعتراف يؤكد وجهة الحكومة السابقة في هذا الاختيار الوطني لمدرسة المستقبل، وما تحقق من نتائج ملموسة في التعليم والكفايات الأساسية لفائدة المتعلمين والمتعلّمين، كما نحمد الله على أن التاريخ سيسجل أن من كان يعارض هذا المشروع بالأسس دون حس مؤسسي، هو من سيقود استكمال تنزيل مضامينه مع هذه التجربة الحكومية الحالية، مع العلم أننا نتطلع إلى الاستمرار في الرفع من ميزانية قطاع التعليم كما هو الحال في التجربة السابقة.

وفي نفس الوقت، ونحن نطالع تعهداتكم المتعلقة بالقطاع الصحي، فإن الخلاصة التي خرجنا بها في الفريق التجمعي أن هذه الحكومة لا تملك تصورا واضحا للقطاع، فما صرحتم به السيدة الرئيسة لا يخرج عن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الحكومة السابقة تحت التوجيهات الملكية السامية.

ونحن اليوم، ومن خلال ما راكمناه من تتبع دقيق للتجربة الحكومية السابقة، نؤكد لكم أنه لا خيار أمامكم سوى استكمال ورش 1600 مركز صحي للقرب، وتبني الاوراش المتعلقة ببناء وتشديد المراكز الاستشفائية الجامعية لتحقيق عدالة مجالية بين الجهات، وضرورة تتبع مسار المجموعات الصحية الترابية التي قامت الحكومة السابقة بتعميمها على صعيد كل جهات المملكة، بالإضافة الى استكمال ورش تأهيل الموارد البشرية في القطاع التي شكلت أولوية حكومية راسخة خلال الولاية السابقة.

السيدة الرئيسة؛

إننا في الفريق التجمعي بمجلس المستشارين نستغرب لبعض المعطيات الواردة في برنامجكم، وأتم الذين كنتم مكونا رئيسيا في الحكومة السابقة، فلا ندري كيف ستحققون نموا اقتصاديا يبلغ 5% سنوياً، وتضخما لا يتجاوز 2%، وعجزا في الميزانية لا يزيد على 3%، وتخفيضاً للدين العمومي إلى نحو 62% بحلول 2031.

لذلك نتمنى صادقين ألا يسقط هذا الطموح الحكومي الجارف لمكونات الأغلبية في ممارسة سياسة الهروب الى الأمام تحت ذريعة التقلبات المناخية وإكراهات السوق الدولية والتطورات الجيوستراتيجية والجفاف والكوارث الطبيعية، وهي على كل حال تحديات لا تؤمن بها بعض مكونات الأغلبية الحكومية التي كانت تمارس المعارضة المنبرية في الأوس القريب.

وعلى صعيد آخر، كنا ننتظر منكم ومن حكومتكم الموقرة، تقديم جواب

إبداعية وحلولا مبتكرة وتوجهات ومسارات جديدة للجواب على التحديات والاكراهات المستقبلية، لكن يبدو أنكم عاجزين عن تقديم بديل اقتصادي واجتماعي وتنموي يرقى لطموحات شبابنا والأجيال المقبلة.

فما نحن اليوم أمام استنساخ لسياسات ومشاريع الحكومة السابقة، إذ تؤكدون من خلال برنامجكم أنها هي من وضعت الأسس الحقيقية، والأجوبة الواقعية للأوراش الوطنية الكبرى تحت التوجيهات الملكية السديدة، سواء تعلق الأمر بالورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر، أو من خلال الإصلاحات الهيكلية للقطاعات الاجتماعية في الصحة والتعليم، أو من خلال الورش الوطني لدعم السكن الرئيسي الذي كنتم دائما تشيدون بمصيلته ونتائج خلال الولاية الحكومية السابقة.

وهذا في حد ذاته اعتراف حقيقي بنجاعة الاختيارات والسياسات العمومية السابقة التي لن تستطيع أي حكومة محما كانت توجهاتها القفز عليها أو تجاوز نتائجها الملموسة لصالح فئات عريضة من أبناء وبنات هذا الوطن.

السيدة الرئيسة؛

لقد قررنا في الفريق التجمعي من منطلق مسؤوليتنا التاريخية والسياسية أن نمارس المعارضة المسؤولة الموجهة والبناء والموضوعية، لأن هذه الحكومة قبل تنصيبها البرلماني يبدو أنها تحتاج إلى كثير من اليقظة المؤسساتية والمجتمعية، كما أن سقف الوعود كان مرتفعا جدا، وتسجيل أي تراجع ستكون مكلفة على منسوب الثقة في المؤسسات.

فنحن نتمنى صادقين أن يكون هذا البرنامج الحكومي ثمرة مجهود جماعي للأغلبية الحكومية، والتقائية فعلية لمكوناتها رغم أننا نراها مجرد انسجام عددي بعيد عن التنغم في الرؤى والبرامج.

ومن هذا المنطلق، نسجل في الفريق التجمعي أن هذه الحكومة مع الأسف الشديد لا تميز بين إعلان النوايا وبين البرنامج الحكومي المنصوص عليه في الوثيقة الدستورية، وما يتضمنه من خطوط عريضة لعمل الحكومة في مختلف مجالات النشاط الوطني.

كما أن خطابكم يبدو في جوانب أساسية منه أقرب إلى خطاب إنشائي تطغى عليه لغة الطموحات والغايات العامة، أكثر مما تطغى عليه المؤشرات المرقمة ودقة الأهداف وقابلية الإنجاز وتحديد مصادر التمويل.

ومن جهة ثانية نسجل تراجعا خفيفا في تدبير الملف الاجتماعي ببلادنا، فإذا كانت الحكومة السابقة التي قادها التجمع الوطني للأحرار قد تعاملت مع الدعم الاجتماعي كآلية حقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ورفع كل أشكال الهشاشة، فإن هذه الحكومة والحزب الأغلي الذي يقودها والذي تعهد إبان الانتخابات برفع قيمتها من 500 درهم إلى 1000 درهم، تريد جعل الدعم الاجتماعي المباشر آلية لخدمة أجندتها الانتخابية حتى نهاية 2031، وهو ضرب واضح في تكافؤ الفرص بين مكونات الحياة السياسية والحزبية الوطنية.

فلا يمكن بين عشية وضحاها ممارسة التقية على المغاربة، ولا يمكن لشركاء الامس التنصل من مسؤولياتهم في التدبير الحكومي، والظهور بمظهر الضحية الذي لا يملك سلطة القرار.

وهذه ممارسات في حد ذاتها تؤثر على منسوب الثقة في المؤسسات وتزيد من حجم النفور من المشاركة السياسية والحزبية.

السيدة الرئيسة المحترمة؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين لا نحمل العداء الجاهز لهذه التجربة الحكومية، ولا نريد توزيع صكوك الفشل مع بداية هذه التجربة وسنظل أوفياء لقيمنا ومسؤوليتنا في مراقبة وتبعية عمل الحكومة.

ولكن الواقع لا يرتفع، الواقع يؤكد أنكم فشلت عند أول اختبار مؤسسي في تحويل مفهوم الحكومة السياسية إلى إجراءات وبرامج وسياسات عمومية يصل صداها للمواطنين والمواطنات.

وما تفضلتم به السيدة الرئيسة مجرد عناوين عريضة وشعارات رنانة، تفتقد للصدقية في مصادر التمويلات وللرؤية المستقبلية وفق أجندة زمنية محددة تستحضر الرهانات الوطنية والدولية.

وأمام هذه المعطيات، سيكون من المفيد لهذه الحكومة وجود معارضة قوية تضع حكومتكم تحت مجهر المساءلة الدائمة، وأن تحمل ما يكفي من الشجاعة السياسية لقبول الرأي المعارض دون اعتباره عرقلة أمام عجلة الإصلاح.

فهدفنا الأسمى هو مصلحة الوطن والمواطن وما نتمناه لحكومة بلدنا هو أن تكون النهايات أحسن من البدايات، بالرغم من أن الخطوات الأولى لهذه الحكومة لا تبعث على الطمأنينة ولا تبشر بالتحول الموعد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 18 دقيقة، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون؛

بداية وقبل التطرق لمداخلة فريقي في هذه الجلسة العامة، اسمحو لي أن أتقدم بأحر التهاني وأجمل التبريكات للأخت فاطمة الزهراء المنصوري،

حقيقي حول إشكالية البطالة، خصوصا في صفوف الشباب حاملي الشواهد، لكن يبدو أنكم مستمرين في مسار تنزيل البرنامج الحكومي السابق بإحداث مليون منصب شغل.

وهنا يحق لنا أن نتساءل إن كانت البرامج التكوينية والتدريبية التي لا تتجاوز 100 ألف شاب وشابة كل سنة كافية بتحقيق هذه الوعود، أم أن ذلك مجرد حلم قد تبخر في أول وثيقة لهاته الحكومة؟

ومن باب التوجيه السليم لهذه الحكومة، نعتقد أنه من باب الإنصاف والاعتراف ضرورة استكمال وتجديد خارطة الطريق لقطاع السياحة التي أطلقتها الحكومة السابقة، لاسميا وأنها حققت مؤشرات جد إيجابية ونتائج مهمة (20 مليون سائح و138 مليار درهم سنة 2026 والمرتبة الأولى إفريقيا لأول مرة).

وفيما يتعلق بالقدرة الشرائية، ورغم أن حزبك جعلها محور حملته الانتخابية، فإن البرنامج الحكومي، لئن كان قد وضعها ضمن إحدى أولوياته، فإنه باستثناء بعض إجراءات الدعم الاجتماعي، لم يتضمن إجراءات أخرى مستعجلة لمعالجة هذه الإشكالية بينما الجميع ينتظر وصفتمكم السحرية للحد من غلاء الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

فإن هي التدابير المستعجلة لخفض أسعار اللحوم والخضر والأسماك وغيرها من المواد ذات الاستهلاك الواسع، حيث أننا لا ننتظر أن تكون هذه التدابير آتية، ولكن على الأقل كان الأجدر بكم الإعلان عن خطتكم للمحافظة على القدرة الشرائية في أمد 100 يوم من عمر حكومتكم.

وبخصوص العالم القروي والجبلي، فقد جاء برنامجكم الحكومي محتشما في هذا الباب ولم يرق إلى انتظارات الساكنة القروية والجبلية، باستثناء التدبير المتعلق بدعم السكن القروي والوعد بإعداد قانون خاص بالتعمير في هذا المجال.

كما أننا نتساءل عن التصور الذي اعتمدتموه لإلغاء التنمية القروية من تسمية وزارة الفلاحة؟

ويضاف إلى ما سبق أن برنامجكم لم يتضمن إلا جملة وحيدة تم 6 مليون من أبناء جاليتنا المغربية بالخارج، خاصة وأنكم على إدراك تام بالقيمة المضافة التي يقدمونها لبلدهم ومساهمتهم في تنمية الاقتصاد الوطني ومدى تشبثهم بالقضايا الوطنية الكبرى.

فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستخفاف بهذه الفئة في غياب أي أفق إجرائي أو زمني لوضع هذه السياسة الدامجة لمغاربة العالم في صلب أولوياتكم، ولا سيما بعد إقصاء تمثيليتهم في الحكومة الحالية.

ونظرا لضيق الوقت السيدات والسادة، ودون الخوض في التفاصيل، كنا نتمنى من الحكومة توضيحات أكثر في عدد من القضايا والملفات ذات الأولوية لدى المواطنين، والخروج من منطق الشعبوية ودغدغة العواطف، خاصة في بعض الملفات المتعلقة بتضارب المصالح والإثراء غير المشروع.

فقدت السيدة الرئيسة المحترمة الثقة الشعبية الكبيرة، وفهمنا جميعا الرسالة، وأعدت المطلوب في البرنامج الحكومي، الذي هو تنزيل آمال وطموح الشعب المغربي، في تحالف سياسي منسجم، قوي ومتضامن، يفرز حكومة كفاءات سياسية عالية، تنتصر أولا وأخيرا لعدم خيانة ثقة جلالة الملك، ولخدمة الصالح العام، والقيام بإصلاحات جريئة وشجاعة لن تتحقق إلا بالتضحية والتفاني في العمل، وبتغيير مسار الممارسات السياسية غير السليمة.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

يقول المغاربة "علامة الدار على باب الدار" علامات نجاحكم بإذن الله مجسدة في أربعة رسائل أو خطوات حتى حدود اليوم نراها في فريق الأصالة والمعاصرة أنها قوية ومتميزة، تجسد البداية الموفقة لحكومتم وهي:

أولا: تشكيل تحالف سياسي متقارب إيديولوجيا ومتجانس فكريا وسياسيا؛

ثانيا: إفراز تركيبة حكومية سياسية من مناضلات ومناضلين مخضرمين، بين سياسيين ذوي تجربة وشباب طموح من أبناء المدرسة السياسية الحزبية المغربية؛

ثالثا: خطوط عريضة لقانون مالية 2027 شرع فورا في ترجمة الوعود والالتزامات المعلنة خلال الحملة الانتخابية؛

رابعا وأخيرا: برنامج حكومي قليل الكلام كثير الفوائد، برنامج دقيق ومرمق، وبأهداف واضحة ودقيقة، سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

لذلك، نرى أن هذه المراكز والمنطلقات التي انطلقت منها السيدة رئيسة الحكومة المحترمة هي متينة وقوية، حيث منذ تعيينكم رئيسة للحكومة مكلفة بتشكيلها، سلكت سلوكات ديمقراطية، تتم عن الإيمان العميق بالحوار والديمقراطية والتشاركية مع الجميع، تعكس حكمة وثقة عالية في النفس، وهذا لا يخفى علينا نحن الذين خبرنا مسارك النضالي الطويل داخل حزب الأصالة والمعاصرة، لأنك بعبارة مختصرة من "بنات الناس".

فاستدعيت الكل للمشاورات السياسية الكبرى التي تمهيد مصير البلد وأكراهاته وتحدياته الداخلية والخارجية، و حاورت الكل، إلا من اقتصر نظره على اعتبارها لحظة لتوزيع الغنائم أو لتسجيل بعض المكاسب السياسية الشعبوية الرخيصة على حساب مستقبل الأمة والوطن، فأسفرت الجولتين الهامتين من المشاورات بعد استقراء موضوعي للتجارب الحكومية السابقة التي كانت تعتمد على البعد العددي عوض الانسجام الفكري والسياسي، أسفرت عن إفراز أغلبية سياسية بالدرجة الأولى، أغلبية تجمعها الكثير من الروابط الفكرية والأدبية، وتتقاطع في الرؤى الإصلاحية، وتشارك في القناعات، أغلبية بمرجعيات فكرية وتاريخية وسياسية وازنة، تعيد الأمل للفعل السياسي، وتفتح مساحة كبرى للتصالح مع الماضي، مع الشباب، مع المرأة، مع العدالة الاجتماعية والمجالية، مع حماية السيادة الغذائية والطاقية والمائية والدوائية لبلادنا، وتتطلع إلى مباشرة الإصلاحات وتنزيل الوعود في

المنسقة الوطنية للقيادة الجماعية للأمانة العامة لحزب الأصالة والمعاصرة، على ثقة صاحب الجلالة حفظه الله ونصره، وتعيينكم رئيسة للحكومة الجديدة، ومن خلالكم أهني باقي السيدات والسادة الوزراء المحترمون الذين حظوا بثقة جلالة الملك حفظه الله ونصره.

لذلك لا يسعنا بهذه المناسبة سوى الاعتزاز بهذه المحطة التاريخية التي نناقش فيها هذا البرنامج الحكومي الاستثنائي، وبهذه الجلسة الهامة، دستوريا وديمقراطيا.

دستوريا: حيث تنزيل مقتضيات الفصل 88 من الدستور الذي ينص على عرض السيدة رئيسة الحكومة أمام مجلسي البرلمان الخطوط العريضة للبرنامج الذي تعزم تطبيقه، والذي يكون موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، ويعقبه تصويت الثقة بمجلس النواب.

وديمقراطيا: حيث نرى السيدة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة الحكومة المغربية، في محطة تاريخية جد منفردة، عطرها شجاعة وثقة جلالة الملك حفظه الله ونصره يوم 29 شتنبر 2026 الذي سيقى يوما تاريخيا في حياتنا الديمقراطية، حيث تعيين أول امرأة على رأس الحكومة المغربية كسابقة في التاريخ السياسي لبلادنا، عبر قرار ملكي ينم عن بصيرة وحكمة، ويتوج قناعات ملكية راسخة، مفادها كل الود والمحبة والتقدير الذي ظل يكنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ويتوج قناعات ملكية راسخة مفادها كل المحبة والود والتقدير الذي ظل يكنها صاحب الجلالة حفظه الله لفائدة المرأة المغربية، واثقا بقدراتها العالية، ومؤمنا بضرورة إنصافها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فاسمحي لي السيدة رئيسة الحكومة المحترمة أن أهنئك من جديد، وبحرارة، ومن خلالك أهني كل نساء المغرب والعالم العربي والإسلامي، مؤكداً أن المشاركة السياسية للنساء بعد هذا اليوم ستخذ بعدا ومنظورا آخر، وأن نساء المغرب بعد 2026 ليسوا كما قبل هذا التاريخ.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

لقد عرفت بلادنا تنظيم استحقاقات تشريعية متميزة يوم 23 شتنبر الماضي، استحقاقات ساهمت في إنجاحها جهود جميع مؤسسات بلادنا، استحقاقات عززت المسار الديمقراطي الذي يريعه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، ويحرص على ترسيخه وتطويره، هكذا تم الإعداد المبكر والقبلي للقوانين الانتخابية بشهور عديدة، وعقدت سلسلة المشاورات السياسية الدورية بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية حولها، وتم توفير اللجان القضائية والتقنية والإدارية التي واكبت الإشراف على العملية، وعبأت الإدارة مختلف الوسائل اللوجيستية والمادية والرسمية وغيرها من الجهود الجبارة، مما جعل هذه الاستحقاقات تمر في جو ديمقراطي، كانت موضوع شهادات دولية، وموضوع تقارير جمعيات حقوقية وسياسية حكومية وغير حكومية، وموضوع إشادة ملاحظين من مختلف دول المعمور، وأسفرت على نتائج ورسائل شعبية واضحة، التقطناها في حزب الأصالة والمعاصرة بقوة،

وواضح، أعاد ترتيب الأولويات بما ينسجم وانتظارات المواطنين والمواطنات، نحو برنامج يتجه دون لغة خشب رأساً نحو حماية القدرة الشرائية للمغاربة، نحو صحة وتعليم ناجعين، وغيرها من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواضحة والمجسدة في المرتكزات السبعة الشاملة الواردة فيه، وهي:

- توطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات؛
- تخليق الحياة العامة والقطع مع الربع من أجل سياسات عمومية ناجعة؛
- صيانة الهوية والمواطنة وتماسك المجتمع المغربي.
- استعادة القدرة الشرائية وترسيخ دولة اجتماعية قابلة للاستدامة؛
- إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق؛
- تأمين السيادة الاستراتيجية واستدامتها وتكريس الإشعاع الدولي للمملكة؛
- بناء اقتصاد قوي وقادر على تمويل طموحه الاجتماعي والسيادي.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

نتفق معكم كلياً بضرورة تذكير البعض الذي اعتاد توزيع صكوك الشرعية والوطنية المغربية على السياسيين المغاربة بمزاجه، بأنكم تتمسكون بالمرجعيات الدستورية لبرنامجكم الحكومي، المبينة على ثوابت الأمة الواضحة والمحددة بمقتضى الدستور، وعلى رأسها طبعاً الدين الإسلامي السمح، والملكية الدستورية الديمقراطية البرلمانية والاجتماعية، والوحدة الوطنية والترازية، والاختيار الديمقراطي، مع صيانة التعدد الثقافي واللغوي والحقوق والحريات، وحماية الأسرة والمساواة وتكافؤ الفرص.

كما لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى تثمين تأييدكم على جعل قضية الصحراء المغربية في مقدمة القضايا الوطنية لبلادنا، وعلى دعم تنزيل خيار الحكم الذاتي على أرض الواقع بأقاليمنا الجنوبية، باعتباره مبادرة دولية ذات جدية ومصداقية لدى مجلس الأمن ومختلف الدول العظمى والصديقة، بالموازاة مع دعم خيارناكم الحكومية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليمنا الجنوبية.

كما نثمن تمسك حكومتكم بدعم القضية الفلسطينية ونصرة الشعب الفلسطيني، في إطار المواقف الثابتة للمملكة المغربية من القضية الفلسطينية ومن القدس الشريف، بقيادة جلالة الملك أمير المؤمنين ورئيس لجنة القدس الشريف، المجسدة في العمل على التسوية السلمية للنزاع، القائمة على حل الدولتين لتحقيق سلام عادل ودائم، وهي المواقف غير الغريبة على أحزاب التحالف الحكومي، وعليكم السيدة الرئيسة المحترمة المعلنة بغزارة في مواقفكم المسطرة داخل بيانات المكتب السياسي لحزبنا، والتي تجمع بين الدفاع عن حقوق الفلسطينيين المشروعة في الأمن والاستقرار والغذاء والدواء، والتبديد القوي بمختلف الانتهاكات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في حق الفلسطينيين واللبنانيين، في اهتمام قوي من حكومتكم اتجاه هذا النزاع القوي

أقرب الآجال، أو بالعبرة التي وردت في تصريحكم "ريح معركة إيصال عائد الثروة وثمار التقدم لكل الفئات والمجالات".

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتفق في مسار حكومتكم الجديد المختلف والمتميز، فمن تغليب الرأي العام وتحريف التحليلات السياسية، الحكم على الحكومة الحالية بأنها الحكومة السابقة، متناسين أن المسؤوليات السياسية محددة، وأن الرؤى مختلفة، وأن القدرة على الإصلاح والإنجاز متباينة، وأن الحكومة الحالية مجددة في خطابها ومختلفة في عودها وبرامجها، وهي حكومة 2026 عينت في سياق تطور ديمقراطي يبنى منذ استقلال الوطن، وليست قادمة من السماء، هي حكومة واعية بكونها جزء من سيروية تطور ديمقراطي عادي يبنى على التراكم، مما جعلها تعلن وتؤكد بوطنية عالية على أنها ستحافظ بطبيعة الحال على المكتسبات، وستكمل الأوراش الكبرى المتفق حولها، وستصلح الاختلالات، وهذا هو المطلوب من أي حكومة جديدة، أن تستغل في إطار استمرارية الدولة والمؤسسات، وتبدع الحلول الجديدة للمشاكل القائمة.

ففي مختلف الديمقراطيات العريقة تنطلق الحكومة الجديدة من نقطة نهاية الحكومة السابقة، ولا تنطلق من الصفر، والتحدي الكبير الذي سيحدث الفارق بين هذه الحكومة ومن سبقوها من الحكومات، هو وعي هذه الحكومة الدقيق بالخلل، وتوجهها مباشرة نحو معالجته بشعار واضح وشفاف وهو: "العمل على تركيز موارد الدولة على أولويات يلمس المواطن أثرها في عمله وعيشه وتعليمه وصحته وسكنه ومجاليه التزاي".

لذلك نقول لمن قاده حماسه الشعبوي الزائد ادعاء إسقاط هذه الحكومة في أقرب الآجال، نقول له: ستري قوة هذه الحكومة التي رجحت التحدي الكبير، وبنت الأساس المتين الذي تشيد عليه الأغليات، وهو التحالف المبني على العمق السياسي عوض الرقم العددي، نقول له ستري رئيسة الحكومة فاطمة الزهراء المنصوري، بل المرأة المغربية "علاش قادا" فالبداية موفقة، والباقي متأكدون أنه سيكون أجمل وأحسن.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

لقد تسلمت المسؤولية الجسيمة في سياق وطني ودولي جد دقيقين، يتميزان بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وبالضغوطات الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الخارجية، ونحن متيقنون أنكم واعون بهذه التحديات، بل أكدتم في تصريحكم الحكومي بأنكم واعون بحجم المسؤولية وبدقة المواعيد المقبلة، وملتزمون بالإنصات وبقول الحقيقة بشأن الإمكانيات والإكراهات، وبت ترجمة التعهدات إلى التزامات قابلة للتنفيذ.

لذلك نحن مرتاحون للأجوبة التي سطرتموها ضمن نص البرنامج الحكومي الذي بين أيدينا، برنامج واقعي سيعمل على تنزيل الالتزامات المعلنة من قبل أحزاب الأغلبية الحكومية خلال الاستحقاقات الماضية، برنامج ذكي

للشغل والكرامة لهذه الفئة الهامة في نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

ختاما، لا يسعنا بعد اطلاعنا على برنامجكم الحكومي الواضح، وعلى الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية 2027، والذين يترجان وعودكم الانتخابية حرفيا، ويزلان مختلف الشعارات التي رفعت من قبل وبالملموس. لا يسعنا سوى الاعتزاز بحجم الوضوح في القول والفعل، في الشعارات والممارسة، مما يشكل أساسا للمصادقية وبناء الثقة في الحكومة الحالية، ومن خلالها في الفعل السياسي، ويؤشر على بداية موفقة، لحكومة مغايرة، ترأسها امرأة قوية، منسجمة مع مبادئها، واضحة في قناعاتها، وشجاعة في مسؤوليتها. ورغم ذلك، السيدة رئيسة الحكومة المحترمة، نؤكد أن نجاح الأغلبية الحالية هو مسؤولية جماعية، يتطلب اجتهدا وتفانيا في العمل من طرف الحكومة، والتزاما ومسؤولية وتعاوننا من البرلمان، فالزمن الإصلاحي والتشريعي والسياسي مسؤوليتنا جميعا، أغلبية ومعارضة، مجتمعا مدنيا، إعلاما مسؤولا، وكل القوى الحية، حتى نستطيع كسب انتظارات المواطنين والمواطنين وكافة الرهانات المطروحة على بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس؛

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في حدود 16 دقيقة و30 ثانية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار؛

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

أخوتي، إخواني المستشارين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية بمجلس المستشارين، ونحن أمام لحظة دستورية تاريخية بالنسبة لبلادنا، لحظة دستورية أساسية في تعزيز الممارسة الديمقراطية ببلادنا، تجسد التزام المؤسسة التشريعية بدورها الرقابي.

لكن، ما يجعل من هذه اللحظة محطة تاريخية بالنسبة لبلادنا هو أننا لسنا بصدد مناقشة برنامج حكومي فقط، بل نحن بصدد برنامج حكومي قدمته السيدة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة حكومة المملكة المغربية الشريفة، طبعا بعد حصولها على الثقة المولوية السامية بتعيينها كأول امرأة

والدولي، ضمن استشاركم العام لكل التحديات الخارجية الجيو استراتيجية، لاسيما تلك التي يطرحها الجوار المتقلب.

وفي هذا الصدد، نعلن دعمنا الكامل لكم، السيدة رئيسة الحكومة المحترمة، في هذا التوجه الدولي الضاغط، ومنه إلى مجابهة مختلف التحديات الاقتصادية والمالية الدولية المتقلبة والمتسارعة.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

لقد تركزت التوجيهات الملكية الأخيرة على إشكالية التفاوتات التنموية والاجتماعية، وعلى مغرب سرعتين، مما ينعكس على نجاعة وفعالية السياسات العمومية، وفي هذا السياق نثمن وعيكم الكبير بهذه التحديات، ونعزز بالتدابير التي سطرتموها والتي تعكس الرؤية الاجتماعية الواضحة للحكومة، التي انطلقت من تقدير الجهود الكبيرة التي قامت بها مؤسسات بلادنا لتنزيل الرؤية الملكية في هذا المجال، ونثمن مقارنة البرنامج الحكومي الذي تطرق:

أولا، لتجاوز أعطاب البرامج السابقة ومعالجة اختلالاتها ومعيقاتها؛

ثانيا، اقتراح تدابير جديدة لإغناء الحقل الاجتماعي الذي بات محور السياسات العمومية المستقبلية، وعلى رأس هذه التدابير تعزيز دخل الأسر الهشة، وضبط الأسعار، وتوسيع الحماية الاجتماعية بخدمات جيدة، وإعفاء الأسر الهشة من فاتورة الكهرباء لأقل من 100 درهم شهريا، وتخفيض الضريبة على الأجور، والرفع التدريجي للدعم الاجتماعي ولحد الأدنى للتقاعد، ومباشرة إصلاح صناديق التقاعد بحوار مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والإرتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والتعليم العالي، ومحاربة الهدر المدرسي نهائيا بحلول سنة 2030 وتفعيل سياسة متكاملة للسكن والتعمير وإعداد التراب وسياسة المدينة، وغيرها من التدابير الاجتماعية الواضحة.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

من منطلق أن الشباب المغربي هو عماد الوطن، وأساس تميته وتطوره، وقوة وطاقة أساسية في الانتاج والتنمية داخل المجتمع، نثمن انتقال مقارنة هذه الفئة الاجتماعية الهامة من ملف عادي إلى قضية وطنية هامة تحظى بأولوية خاصة داخل البرنامج الحكومي، وأنكم استحضرتوها في مختلف خطوط هذا البرنامج، أي انتقلتم به من منطق التدبير القطاعي الضيق إلى القضية الوطنية المشتركة بين مختلف القطاعات، أو كما سميتوه بالخيط الناظم لأولويات البرنامج الحكومي، من خلال ضرورة استحضار الشباب في المشاركة السياسية والمؤسسية، في جودة المدرسة العمومية والتكوين، في تثبيت الفلاحين الشباب في العالم القروي، في أوراش كأس العالم 2030، وفي الرقمنة، وفي تقليص عدد الشباب المهاجرين من حاملي الشواهد العليا وغيرها من التدابير، ومن تم إقرار استراتيجية وطنية مندجة لفائدة الشباب ترتكز على الحكامة والتشاركية وتضمن حقوقا واضحة للشباب وخلق فرص اقتصادية

وتركيز موارد الدولة نحو توطيد أسس دولة اجتماعية، وبتوفير الشغل المستدام والحماية وتقوية القدرة الشرائية، وضمان جودة الخدمات، خدمات المرافق العمومية الاجتماعية وتأهيل المجالات الترابية لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص بما يكفل القطع مع مغرب بسرعتين، كما جاء على لسان جلالة الملك حفظه الله، وبناء عدالة مجالية داجمة تسند على تفعيل كامل لميثاق لا تتركز إداري وتسريع تنزيل هجوية موسعة حقيقية وجيل جديد من برامج التنمية الترابية تربط المكتسبات الماكرو اقتصادية بالتلاحم الاجتماعي والترابي، تأسيسا لمستقبل أكثر انصافا لجميع أبناء وبنات الوطن والمجالات الترابية.

لقد توفقت في برنامجكم الحكومي في حصر الأولويات الأساسية الكفيلة بتسريع وتيرة تحقيق نموذج المغرب الصاعد، وهي أولوية تستمد حمولتها من التوجهات السامية التي حملتها الخطب الملكية، كما تعززت بتركيز موقف لتضامن البرامج الانتخابي لأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي.

فضلا، عن استحضارها لخلاصات وتقارير مؤسسات وهيئات الحكامة الوطنية ويقوم هذا البرنامج الحكومي على سبع مرتكزات أساسية متكاملة الترابط تضمنتها تصريحكم، السيدة الرئيسة المحترمة.

ينطلق الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في تقييمه للمرحلة الراهنية من قناعة راسخة بأننا أمام منعطف استراتيجي في مفترق الطرق وحاسم في التوجهات، وضعنا أمام تفاصيله الخطاب السامي لجلالة الملك حفظه الله في افتتاح الدورة التشريعية الحالية، فهذه الظرفية الاستثنائية تتداخل فيها التحديات مع فرص واعدة لتعزيز التوقع الاستراتيجي للمغرب دوليا وقاريا. وهذه الظرفية تفرض علينا الانتقال الفوري نحو تدبير قوامه الجراة وتجاوز منطق التردد أو التنازل التدريجي للإصلاحات.

إن الرهان الأسمى الذي نضعه نصب أعيننا، كاستقلاليين اليوم، هو أن نساهم في تسريع وتيرة التحول البنوي للاقتصاد الوطني والعبور به نحو مقاربة مندمجة للتنمية تضمن الارتقاء الفعلي بالمغرب إلى مصاف القوى الصاعدة دوليا، وهو رهان مرتبط أساسا ارتباطا وثيقا بفلسفة المشروع المجتمعي التعادلي الاقتصادي والاجتماعي، كالتزام سياسي وأخلاقي لتحقيق كرامة المواطن ورفعة الوطن، والتي يجسد البرنامج الحكومي جوابا طموحا له.

السيدات والسادة المحترمون؛

انطلاقا من موقعه السياسي والدستوري، يعرب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، عن تفاعله الإيجابي والبناء مع مضامين هذا البرنامج الحكومي، المشيع بالنفس التعادلي، مؤكدا رغبته الراسخة في تنزيهه على أرض الواقع بوعي عميق وبروح إرادية، وطنية، صادقة لتحويل الالتزامات الحكومية إلى مكتسبات ملموسة تدعم العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي لرفعة وطننا الحبيب تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وحفظه.

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت

رئيسة للحكومة، إنها محطة كذلك تجسد الرؤية الملكية السديدة في تمكين المرأة المغربية من قيادة المؤسسات الدستورية الكبرى والإسهام الفاعل بكل كفاءة واقتدار في صنع القرار التنموي.

والأكد، السيدة الرئيسة المحترمة، يجسد مساركم الحافل عنوانا بارزا ونموذجا ملهما للكفاءة النسائية المغربية في تدبير الشأن العام، فقد برهنتم كوزيرة ورئيسة مجلس مدينة مراكش وكقيادية حزبية عن جدارة واقتدار في تدبير وقيادة مشاريع تنموية واعدة، تزواج بين حكمة التدبير وسياسة القرب والإنصات للمواطن.

الحضور الكريم؛

الأكد أن الانتخابات الأخيرة التي شهدتها بلادنا، تشكل لجنة إضافية في صرح البناء الديمقراطي لوطننا الحبيب، إلا أن نسبة المشاركة التي بلغت 38% تشكل تنبها حقيقيا يدعوننا جميعا كفاعلين سياسيين إلى العمل الجاد لترميم جسور الثقة مع المواطنين وإعادة الاعتبار للعمل الحزبي والحكومي.

في المقابل تواصل الأقاليم الجنوبية للمملكة تسجيل نسب مشاركة مرتفعة ومشرفة، تكرر خصوصيتها الانتخابية كقاطرة للمشاركة الوطنية، وهو ما يعكس انخراط أبناء وبنات هذه الأقاليم العزيزة من تراب وطننا الحبيب بوعي سياسي متجذر في اختيار ممثلهم في المؤسسات التمثيلية الوطنية، هذه النسبة تعطي إشارة واضحة لمن يريد أن يرى هذه الإشارة.

حضرات السادة والسيدات؛

يحمل البرنامج الحكومي الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، تعاقد سياسيا مسؤولا متكامل المشروعية تتداخل فيه المسؤولية بالوفاء بالثقة الملكية السامية والإرادة الشعبية الناجبة.

وتتضاعف هذه المسؤولية أمام سياق دولي معقد، موسوم بالتوتر وتحتدم فيه التنافسية والحماية الاقتصادية وتساعد التحولات المناخية. إن هذه التحديات والرهانات إن تشكل لنا دافعا لتوزيع الإصلاح ومحفزا لمثابرة العمل لابتكار حلول وفرص حقيقية لبناء مغرب قوي بمؤسساته، تحظى بثقة الجميع.

حضرات السادة؛

تضعنا قراءة موضوعية للمسار الوطني أمام مفارقة تنموية لافتة، ففي الوقت الذي نجحنا في قيادة إصلاحات هيكلية ومشاريع كبرى، لا تزال عدالة التوزيع تشكل تحديا كبيرا، فثار النمو لم تعبر بشكل منصف نحو كافة الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية، مما يفرض انتقالا فوريا إلى هندسة تدبير جديدة تضمن تحقيق الأثر الملموس للنمو على المعيش اليومي للمواطن.

بناء على ذلك، تمثل السنوات الخمس المقبلة منعطفًا حاسمًا لتحسين المكتسبات وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية، للاستجابة المباشرة لانتظارات المواطنين والمواطنات، وذلك عبر محاربة حقيقية للفساد وتضارب المصالح

والله أنيب".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن الكلمة للفريق الحركي في حدود 13 دقيقة ونصف.

تفضل، السيد المستشار.

13 دقيقة و30 ثانية، وبعض المرونة في حدود المعقول.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

زميلاتي وزملائي المستشارون المقرون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

بداية، بغينا نهنئكم السيدة الرئيسة المحترمة ومن خلالك جميع أفراد الحكومة على الثقة المولوية السامية، متمنين لكم التوفيق والنجاح، وتكونوا على قد هاذ الثقة وهاذ الأمانة التي على العاتق ديالكم.

واحنا على مقربة من تخليد عيد الوحدة، لا بد لي باش نعرب على الإعتراز ديالي بالسياسة والاستراتيجية الملكية في المجال الدبلوماسي، التي كل نهار كتنكرس خيار الحكم الذاتي الموسع في أقاليمنا الجنوبية، كخيار وحيد وأوحد لحل نزاع الصحراء المغربية المفتعلة.

بنفس الاعتراز وبنفس الفخر، بغيت نشكر أفراد قواتنا المسلحة الملكية، أفراد الدرك الملكي، قوات الأمن، الوقاية المدنية، رجال السلطة الترابية على الجهود التي يقومون بها من أجل صون وحدة واستقرار هذا الوطن العزيز والغالي.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

غادي نوقف معكم بعبالة على الارتباك والدهشة التي عرفتها الولادة ديال هاذ الحكومة:

بداية، بأسرع تعديل حكومي في تاريخ المغرب، وصولا لواحد الارتباك زميني في احترام المواعيد الدستورية، وأنا عاد داخل اليوم، وصلنا أنكم وزعتو بالأمس على فرق مجلس النواب، مسودة قانون المالية قبل ما تاخذو الثقة ديال البرلمان.

وغادي نمر بعبالة للهندسة الوزارية، التي هي فنظرنا ماشي مجرد أساء ولا أرقام لكي يتم التوزيع ديالها ما بين الفرقاء السياسيين، ولكن هي واحد المرأة سياسية للتوجهات ديال الحكومة، وهنا غادي نتساءل معكم السيدة الرئيسة، أين غابت وزارة أو قطاع التنمية القروية والجبيلية، واحنا مقبلين على واحد الورش ملكي للسياسات التنموية المندمجة؟

فين غاب قطاع اللامركزية، وسيدنا فخطاب افتتاح البرلمان خصص لو واحد الحيز كبير، باش تقدرو تسرعو بالجهوية المتقدمة واللامركز الإداري؟ فين هو ما مغاربة العالم، السيدة رئيسة الحكومة، في هاذ الحكومة هاذي؟ 6 مليون ديال المغريبات والمغاربة اللي هما وزراء المغرب فالحارج فالقضايا الكبرى ديالو، كيخلقوا واحد منظومة قائمة الذات ومتقدمة للدعم الاجتماعي للأسر ديالهم فهاذ البلاد، وكيساهمو فالاستثمار الخالق للثروة، وقس على ذلك الاستثمار، قس على ذلك المغاربة من ذوي الاحتياجات الخاصة، المرأة فين هو قطاع المرأة، واحنا فحكومة كتنقودها لأول مرة رئيسة الحكومة، خفضنا نسبة تمثيل الوزيرات، لا سيما في الوزارات الحساسة، وحذفنا حتى القطاع من الهندسة الوزارية.

تابعنا معكم، السيدة رئيسة الحكومة، نهار الاثنين التصريح الحكومي والبرنامج الحكومي، تصريح بعناوين فضفاضة، للأسف غابت عليه البرامج الواضحة المؤقتة بأجل للتنفيذ بمصادر التمويل، وأكثر من هذا ومن ذاك واحد الآلية للقياس والتقييم.

وغادي ندوز معكم مباشرة للأوراش والبرامج الكبرى التي كيساينوها المغاربة والتي هي آتية عندها واحد الضرورة قصوى، بداية باستكمال الورش الملكي للحماية الاجتماعية، صحيح أنكم غادي تباشرو في إصلاح المؤشر، ومن هنا، من هذا المنبر كون كان هذا المنبر كيشهد 3 ولا 4 الدورات قلناها للحكومة التي قبل منكم ما خصناش بنقاو نغمدو على المصاريف، ولكن نركزو على المداخل ديال المواطنين والمواطنات.

واليوم ملي كتنفتحو هاذ المؤشر هذا كطلب منكم السيدة الرئيسة راه عندنا واحد الحالات راه ما ينفعش فيهم الحوارزميات، راه ما يمكنش واحد المغربية ولا مغربي اللي بلغ من السنة عتيا ولظروف ولا هاذ غادي نقولو لو المؤشر وما يوجب للصحة وما يستفدش من الدعم، خص تكون عندنا واحد اللجنة التي كتراعي إنسانية المواطن قبل من الأرقام.

أيضا تحدثتو على الدعم الاجتماعي واعدتو بـ 1000 درهم، وفي التصريح ديالكم قلتو 500 غادي ندوزوها لـ 1000 في 5 السنوات، بمعدل 100 درهم للسنة، معدل 8 الدراهم للشهر، ميزان، القرع فين ما ضربتبه كيسيل دمو، اللي محتاج اللي اعطيتيها ليه زائدة راه خير وسلام.

ما عارفش الكرامة اللي واعدت به الحكومة السابقة فين وصل؟ ما قريناهش في البرنامج الحكومي ديالكم.

غادي نمر، السيدة الرئيسة، للتغطية الصحية مازال عندنا 4 المليون ديال المغاربة اللي خارجين من هاذ التغطية، خصنا شي حل باش نشجعو ذوك الناس اللي كيخدمو في القطاع غير المهيكل باش يدخلو.. ماشي حل وسط نفرقو ذيك التكلفة عارفين الميزانية ديال الدولة ما قداش.

الميزانية ديال قطاع الصحة كينساينو قانون المالية كتنناو أنه يكون فيه واحد الرفع، كابن واحد الخصاص متفقين عليه، كتنناو أننا ما بنقاوش نهضرو

على قطاع الصحة فقط كأرقام، ولكن كنتنناو منكم ومن الوزير الوصي على القطاع خرجو للأقاليم، خرجو للمدن، دخلو في حوار مع الناس ديال القطاع باش تقدرو نجبدو منهم أكثر ما يمكن يعطيوي للمواطنين، والأمثلة كثيرة وانتوما دزتو كمنتخبة سابقة وعارفة أشنو كيغيشو المدن الهامشية، مرحبا بك عندنا في مكناس، مليون نسمة، أجي تشوفي المستشفى الإقليمي ديلنا يفتقد لأدنى الشروط، لا في الإمكانيات، لا في العنصر البشري باش تقدرو نعطيو واحد الخدمة صحة محترمة للمواطنين.

قطاع الصحة الخاص، اليوم خصنا نوقفو، هاذ القطاع ضروري باش يوفر واحد الخدمة للمواطنين ضروري للتكوين، ولكن راه فيه شي ناس اللي للأسف كيتاجرو في الآلام ديال الناس، ما يمكنش نقبلو في 2026 أن مازال المواطن يخط الشيك عاد يدخل (bloc)، ما يمكنش نقبلو في 2026 أن المواطن يخط (noir) عاد يدخل (bloc) هاذ الشي خصنا نعطو منو، ما يمكنش نبقاو نسمعو لا سير لوكيل الملك ولا سير للمحكمة، المواطن اللي كيمشي لذيك البلاصة راه الألم اللي وصلو تما يعلم الله به، الدولة خص تكون عندها الإمكانيات باش تراقب وتقطع مع هاذ الممارسات.

قطاع التعليم، السيدة رئيسة الحكومة، كنا كنتنظرو منو الكثير ما جاتش فيه واحد الرؤية متكاملة كيفاش غادي يزيدو فهاذ 5 سنوات اللي جاية، مشينا فهاذ مدارس الريادة، اليوم حان الوقت باش نديرو واحد التقييم لهاد البرنامج هذا، نديرو واحد التقييم فين كاين الخصائص ونصلحوه، واش غنعمموه على جميع المناطق؟

احنا عارفين كاين مشكل، كاين واحد التراكم ديال سنوات في قطاع التعليم، ما بغيناش من غدا لبعد غدا نوليو احنا الأولين ولا الثانيين عالميا، ولكن نخرجو من المرتبة 122 اللي كنتنربعو على 120 و122 عالميا، تكون عندنا جامعات اللي في ترتيبات متقدمة، ما نكونوش 55 إفريقيا، 2100 وشي حاجة عالميا، بزاف، عندنا مسؤولين ووزراء على الأقل كيضرو باللغة الأم ديلهم مزيان راه ما بقيناش كنتحملو باركا هاذ 5 سنين هادي اللي دازت، مسؤولين لا يجيدون اللغة العربية، لا خير في أمة لا تتقن لغتها، ما كنتعرفش تاريخها وما كنتعترفش بالتراث ديالها، السيدة الرئيسة.

دائما في قطاع التعليم، جميل أننا يكون عندنا واحد الوزير بتجربة وخبرة كبيرة، ولكن كيف ما تنجبو وزراء مسؤولين بخبرة وبتجربة، قطعو مع ذاك الإجراء غير المفهوم ديال 30 سنة، اللي عندو 30 سنة ما يدخلش للتعليم، و30 سنة ديال اليوم راه يالاه سالا من (PlayStation) مازال (jeune) دفعو بهاذ الشباب هاذو يزيدو يعطيو، مازال قدامهم ما يعطيو.

أيضا، وهنا غادي نخبس ربما كاين ما يتقال حتى على ود التعليم الخاص، خصنا نشوفو كيفاش نخفضو ذيك التكلفة لا سيما على الطبقة الوسطى اللي تتلقى راسها مضطرة، ما بقاش واحد الرفاه ولكن مضطرة باش تدي وليداتها

للتعليم الخاص.

التشغيل، في التصريح الحكومي ديالكم، صحيح هضرتو على نسبة البطالة، ولكن ما جا حتى حاجة واضحة أشنو؟ شحال ديال المغاربة والمغريبات غادي تشغلو فهاذ الولاية؟

كاينة واحد النقطة في الصفحة 124 من البرنامج الحكومي ديالكم اللي تتواعدو بها بليون فرصة شغل، ولكن ما كاين لا استراتيجية، لا توقيت، لا إنتاج، تنمناو إن شاء الله فاش تصعدي فهاذ وضحي لنا الله يعطيك الصحة، للأسف اعطيتونا 48 ساعة باش نقرأو ذيك 137 صفحة، الغالب الله إيلا شي حاجة دازتنا لنا وشففتوها وضحوها لنا الله يعطيك الصحة.

واعدتو، السيدة رئيسة الحكومة، برنامج متكامل لإدماج الشباب، احنا غادي ننتظرو.. تنمناو أنكم ما تعاودوش تستنسخو التجارب ديال الحكومة السابقة اللي كتو شريك أساسي فيها، برامج من قبيل "فرصة"، "أوراش"، ضياع المال العام، نجعمو واحد المجموعة ديال المؤثرين وننفخو واحد الحاجة الي ما كايناش، ومن نهار الأول تتقول لكم ذاك الشي راه خسران الفلوس، شوفو شحال من مليار أعطاو؟ شحال من مليار تخسر فذاك الشي كامل.

تنمناو تيجي شي برامج الي تجاوب على التساؤلات ديال هاذ الشباب ديال "Z"، هاذ الشباب ديال اليوم، هاذ الشباب ديال (NEET¹) 2 أو لا 3 ديال المليون الي خارج منظومة التعليم، خارج منظومة الشغل، خصنا لهم واحد الحل، هاذو قبلة موقوتة، اليوم ما نساينوهش يخرجو عندنا، احنا خصنا نهبطو عندهم، نسمعو لهم، نعطيهم حلول الي تتلاءم الظروف ديلهم، وتتلاءم حتى الفكر ديلهم، ما شي هو الفكر ديال 20 عام أو 30 عام هاذي. أيضا، السيدة رئيسة الحكومة، التقاعد، واعدتو فالبرنامج الحكومي أنكم ترفعو الحد الأدنى 3000 درهم، في التصريح الحكومي، قتلو على أنه غادي يكون تدريجي بـ 5 ديال السنوات، ولكن في قراءتنا للبرنامج الحكومي في الصفحة 57 ربطتو هاذ الزيادة التدريجية بالإصلاح الهيكلي لصناديق التقاعد، تقدرو الله يعطيك الصحة توضحو لنا كيفاش الرؤية ديالكم؟

الحكومة اللي فات دوزت 5 سنين وهي تتقول لنا راه عندنا الرؤية، احنا تنبلورو فيها وخرجت وما دارت والو، ما عندناش واحنا عارفين الوضعية ديال ذيك الصناديق، ما بقاش لنا الوقت فين غادي ننتظرو.

القدرة الشرائية وضبط الأسعار مزيان ذاك الشي الي قلت على سلاسل الإنتاج، الأسواق هاذ الشي سنوات واحنا تناديو به، خص القيمة المضافة يستفيد فيه ذاك الصغير المنتج، ما يبقاوش ذوك الوسطاء هوما الي تستفيدو منها، ولكن أهم حاجة فهاذ الموضوع هذا هو برامج الدعم، ذيك برامج الدعم خصها توصل للناس الي تخدمو، ولكن خص تكون عندنا الجرأة اليوم، السيدة رئيسة الحكومة، هضرتو في الحملة الانتخابية على واحد 280 مليار. اليوم، أنا تنظن قبل ما نبداو خصنا نتفقو ونديرو لجنة تقصي الحقائق

¹ Not in Education, Employment or Training.

وطنية، تكون فيها وحدة وطنية، إيلا كان تيهكم الأمر بحال اللي تيهما، ونعرفو الخلل فين كاين أولا باش نصلحوه، وإيلا شي واحد اخذا شي درهم من فلوس المغاربة بدون حق، بدون وجه حق، راه خص يريدها، أنا ما تنسميوهمش فراقشية راه هاذوك بالصواب تنلبسهم كرافطة، هاذوك راه باردن الكتاف، شفارة هاذوك اللي خانو المالية العامة وشفرو المغاربة، وخصهم يرجعو ذاك الشي ونعرفوهم ويتحاسبو، كيف ما قال السيد الوزير راه تيعرف، ما كرهناش (la liste) دياهم باش نتفاهمو معهم الله يعطيك الصحة.

ما كاينش شي تحسين القدرة الشرائية بلا ما نشوفو مسألة المحروقات، اليوم تنمنى تكون عندنا الشجاعة باش ناخذو واحد الإجراءات اللي ملموسة اللي يحس بها المواطن، خصنا اليوم نفتحو واحد النقاش، علاش ما نسقفوش الأرباح؟ ما تهزروش على الأثمة، الأرباح، نخليو واحد الريخ معقول باش يزيديو، الضريبة على المحروقات نخفضوها، واحنا دابا الدولة تترج مع المحروقات طلعو وهي تتريد.. ما يمكنش ما تبتقلهاش، المخزون الإستراتيجي فين هو؟

علاش اليوم احنا طلبناكم ب "السامير" ودفعنا بواحد القانون باش "السامير"، نفتحوها، نشوفو واحد النقاش واش تقدر ترجع، واش نقدر ندخلو مع مستثمرين آخرين باش نديرو وحدة ديال التكرير اللي توفر لنا واحد المنتج بثن أقل، واحد المخزون استراتيجي لا سيما في ظل هاذ الأوضاع الأمنية الإقليمية اللي كاملين تنشوفوها كل نهار.

تحدثتو وأعجبنا، السيدة رئيسة الحكومة، هضرتو على تضارب المصالح، ومحاربة الربح، مزيان هاذ الشي، مزيان، كنتنى أن وزيركم فالعدل يعاود يرجع لنا ذاك قانون الإثراء غير المشروع نتناقشو فيه، نثمونه ونزيديو بيه للقدام. كنتنى أيضا أننا نراجعو ذيك المادة اللي كنتكل عمل الجمعيات والمجتمع المدني، احنا ماشي مع الابتزاز، ولكن نعطيو للمجتمع المدني الحق في التبليغ. ولكن في نظرنا راه واحا نجيبو القوانين حتى من كوريا الشمالية ونديرو هاذ الشي كامل إيلا ما بدينا من فوق، إيلا ما بدينا بالسياسيين، اللي كيدير السياسة خصو يبعد من المال العام.

كيف يعقل أن رئيس الجماعة كنبلوه اللي عندو فائض ديال مليون ديال الدرهم، ووزير كيتاجر ويبيع ويشري مع الدولة.

الي بغى يدير التجارة يمشي يصاوب الطوموبيلات الي كيطيرو والطيارات الي كيغومو، يبعد من السياسة، يخلي هاذ الميدان هذا للي باغي يعاون البلاد.

في الختام، السيدة رئيسة الحكومة، أنا كنتختم كيف ما ختمتي أنتيا، في الختام ديالك مديتي يديك للمعارضة، أنتي إيلا مديتي يد احنا ندو جوج، باركة غير تجيبي لينا قوانين الي كتخدم المواطن احنا معاك، احنا منديروش ذيك المعارضة، لا ندوزو عليهم 5 سنين كحلة ولا 5 سنين.. لا يعيننا ذاك

الشي في حزب الحركة الشعبية.

إيلا كانت شي حاجة ديال المعقول احنا معاك، كاين شي حاجة فاش نعاونو احنا معاك، المهم هي تكون في صالح المواطن المغربي.

فالآخر، الله يوفقكم ويوفقنا لما فيه خير العباد والبلاد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة. والله يعاونكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود 11 دقيقة و15 ثانية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛

السيد الرئيس؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة البرنامج الحكومي.

بداية، نجدد تهنئتنا لكم، السيدة رئيسة الحكومة، ومن خلالكم لكل السيدات والسادة أعضاء الحكومة، على الثقة المولوية، ولا يساورنا شك في أن الكفاءات التي تزخر بها الحكومة قادرة على تحويل التعهدات الواردة في البرنامج الحكومي إلى إجراءات ملموسة يستشعرها المواطنون والمواطنات في معيشتهم اليومي.

ونحن نعيش أجواء عيد الوحدة الذي ستخلده بلادنا يوم 31 أكتوبر المقبل، نجدد اعتزازنا بالانتصارات الدبلوماسية المتوالية التي حققتها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس، ونؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تجندا الدائم وراعه حفظه الله، للدفاع عن عدالة القضية الوطنية، كما نعتز بنسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة التي عرفتها الأقاليم الجنوبية.

ونؤكد في هذا الإطار، ما سبق لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله أن عبر عنه، أن الممثلين الحقيقيين للسكان هم المنتخبون، الذين نشيد بهم وبالعامل الوطني الميداني الذي يقومون به لترسيخ التنمية التي يريدها جلالة الملك لتلك الربوع العزيزة.

وعطفا على ذلك، ييمنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التفاعل مع مضامين البرنامج الحكومي من خلال الملاحظات التالية:

1. نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، اعتزازنا بالمسار

ولاسيما:

- مراجعة مقتضيات مدونة الشغل (ص 37)؛
 - مؤسسة الحوار القطاعي في قطاع التعليم (ص 79)؛
 - إصلاح التقاعد سوف يكون مؤطرا من خلال الحوار الاجتماعي (ص 57)؛
 - تعهدات الحكومة بوضع "ميثاق الشغل اللائق" (ص 94)؛
 - وضع سياسة عمومية داجمة وضامنة لآليات المشاركة المواطنة لمغاربة العالم لتوطيد ارتباطهم الوثيق بالهوية الوطنية (ص 35).
- ندعوكم السيدة رئيسة الحكومة إلى إضفاء الشغلة المغربية عبر إجراءات ملموسة وفي مقدمتها:
- مؤسسة الحوار الاجتماعي والتقييد بالجدولة الزمنية له؛
 - تنفيذ ما تبقى من مضامين اتفاقيات الحوار الاجتماعي التي تم توقيعها خلال الولاية السابقة؛
 - وضع آليات ملزمة تكفل فتح الحوار الاجتماعي القطاعي ولا سيما في القطاعات والمؤسسات العمومية التي يعرف فيها تعثرا أو غيابا؛
 - الزيادة العامة في الأجور؛
 - تعديل مدونة الشغل بما يضمن ويكفل احترام حقوق الشغيلة المغربية، وحذف كل المقتضيات الماسة بهم، والعمل على ملائمتها مع المعايير الدولية ذات الصلة؛
 - إخراج قانون النقابات إلى حيز الوجود وفق مقارنة تشاركية مع النقابات؛
 - إعادة النظر في المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة لحرية الأسعار والمنافسة بما يضمن زجر المضاربات والمضاربين؛
 - العمل على صون الحريات النقابية إعمالا للدستور وتقوية جهاز تنقيش الشغل كي يضطلع بأدواره في هذا الإطار.
7. تؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب راهنية التجاوب مع التوجهات الملكية السامية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية والمجالية، بل ندعو إلى إقرار تدابير استعجالية في هذا المجال مباشرة بعد نيل الحكومة للثقة، حتى يستشعر المواطنون والمواطنات في المدن والحوضر والوادي والجلال أنكم شرعتم فعلا في تغيير المسار؛
8. تؤكد أهمية وقوة التعهدات التي تضمنها المحور السادس من البرنامج الحكومي "تأمين السيادة الاستراتيجية واستدامتها وتكريس الإشعاع الدولي للمملكة"، وبمهما في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن نشيد بالحصيلة المبهرة التي تحققت خلال الولاية السابقة فيما يتعلق بالأمن المالي، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية ذات الصلة، ولا يساورنا شك في أن أعمال التدابير والإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي سوف تمكن بلادنا من تحقيق الأمن الاستراتيجي المالي.

الديمقراطي الذي تعرفه بلادنا برعاية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي أكدته الانتخابات الأخيرة التي عكست قوة الديمقراطية المغربية والاستقرار المؤسساتي الذي تعرفه المملكة؛

2. نثمن مضامين البرنامج الحكومي الذي تفضلتم بتقديمه السيدة رئيسة الحكومة، ونعتقد أنه ترجمة أمينة وصادقة للتعهدات التي تضمنتها البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية، كما أنه يتضمن أجوبة حقيقية على التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، وكذا انتظارات المواطنين والمواطنات، كما أن الفلسفة الناظمة له هي "أطروحة وطني مستقبلي"، بكل ما تحمله هذه العبارة من أسس الوطنية الصادقة؛

3. تؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أهمية الأولويات التي حددها البرنامج الحكومي والتي تلامس مختلف القضايا والإشكالات التي ما فتى المواطنون والمواطنات ينادون بضرورة مواجهتها، كما أنها تعكس وعيا عميقا من لدن الحكومة بالحاجة الماسة إلى أن يشعر المواطنون والمواطنات بتحول ملموس في معيشتهم اليومي.

4. نريد أن نهنتكم السيدة رئيسة الحكومة على جرأتكم وشجاعتكم في طرح مضامين برنامج حكومي قوي، ولا سيما ما ورد في المحور الثاني الذي يهم محاربة الفساد والريع وتخليق الحياة العامة، ونعتبر أن هذه الالتزامات سوف تساهم بشكل فعال في استعادة الثقة في المؤسسات المنتخبة.

كما نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأنه من مسؤوليتنا الجماعية إعادة الثقة في السياسة، وهو أمر لا يمكن أن يتم دون إعمال حقيقي لما تضمنه البرنامج فيما يتعلق بمكافحة الفساد، ولكنه أيضا يمر عبر مواجهة خطاب التئيس؛

إن محاصرة الخطاب العدمي مسؤوليتنا الجماعية، لأنه يستهدف في العمق التجربة الديمقراطية المغربية برمتها، ويخس كل المكتسبات التي ناضل من أجلها الشعب المغربي منذ عقود؛

5. إن الالتزامات الواردة في المحور الرابع من البرنامج الحكومي الخاص بضمان العيش الكريم وترسيخ الدولة الاجتماعية، تعكس فعلا أننا إزاء حكومة سياسية قوية، بحس اجتماعي، وضعت حماية القدرة الشرائية في صلب الأولويات عبر استراتيجية طموحة، نتمنى صادقين أن يتم تفعيلها في أقرب الآجال وتحقيق تعبئة جماعية حولها.

نؤكد في الآن ذاته عمق التحليل الذي ذهبتم إليه من أن هشاشة أوضاع الأسر مرتبطة بأسباب اقتصادية في المقام الأول، تتعلق بالسكن والنقل وغلاء المعيشة، كما أن التزامكم الصريح بالدفاع عن الهوية الوطنية والثوابت الدستورية ذات الصلة مبعث اطمئنان لنا جميعا، وعلاوة على كل ذلك نهنتكم السيدة رئيسة الحكومة على أهمية التدابير الواردة في البرنامج الحكومي، بما فيها تشجيع الشباب المقبلين على الزواج بدعم مالي يصل إلى 5000 درهم؛

6. وإذ نشيد أيضا بما تضمنه البرنامج الحكومي من تعهدات واضحة

السياسات العمومية والارتقاء بالقطاع الخاص إلى فاعل استراتيجي وتسريع أوراش الأمن المائي والطاقي والغذائي والإقلاع الصناعي والاقتصاد الرقمي، مع تفعيل الكامل للجهوية المتقدمة واللامركزية الإداري.

إن هذه الولاية تكتسي أهمية سياسية خاصة، بالنظر إلى الظرفية الدولية التي تتسم بتزايد اللايقين وتنامي التوترات الجيوسياسية واضطراب سلاسل التجارة والطاقة وتصادد السياسات الحمائية وتسارع التحولات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلا عن آثار التغير المناخي والضغط المتزايد عن الموارد المائية والأمن الغذائي.

وفي ظل هذه التحولات، لا يمكن للمغرب أن يكتفي بتدبير التحديات، بل يتعين عليه أن يحول موقعه الجغرافي واستقراره المؤسسي وبنياته الأساسية وعمقه الإفريقي وواجهته الأطلسية إلى فرص للإنتاج والاستثمار وخلق القيمة وفرص الشغل.

ومن هذا المنطلق، نتمنى وضوح البرنامج الحكومي في ربط الطموح الاجتماعي بضرورة بناء اقتصاد قوي قادر على تمويله، فالعدالة الاجتماعية لا تستقيم على المدى الطويل دون اقتصاد منتج ومقاولات قادرة على الابتكار والتصدير، واستثمار يخلق فرص عمل ومالية عمومية متوازنة، تضمن استدامة البرامج.

كما أن النمو الاقتصادي لا يكتسب مشروعيته الكاملة إلا إذا انعكس بشكل إيجابي على القدرة الشرائية وجودة الخدمات العمومية وتقليص الفوارق بين الجهات والفئات.

وقد حدد البرنامج الحكومي هدفاً لمتوسط النمو في حدود 5% سنوياً، خلال الفترة من 27 إلى 31، وتضخم في حدود 2% سنوياً، مع ضبط عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة من 26 إلى 31، ووضع المديونية العمومية في مسار تنازلي لتقارب 62% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2031، وهي أهداف طموحة، ونعتبرها مؤشرات ينبغي أن تقترن بسياسات تنفيذ واضحة ومؤشرات تتبع دورية، وتقييم صريح لما تحقق وما تعثر، مع الحرص على ألا يكون ضبط التوازنات المالية على حساب الفئات الهشة أو جودة الخدمات الأساسية.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

إننا في الفريق الاشتراكي، نولي أهمية مركزية للبعد الاجتماعي في هذا البرنامج، انطلاقاً من مرجعيتنا القائمة على العدالة الاجتماعية والتضامن وتكافؤ الفرص، انسجاماً مع قيمنا الداعية إلى التنمية العادلة والعيش الكريم، الذي لا يعني فقط توفير الحد الأدنى من الدخل، بل للولوج المنصف إلى الصحة والتعليم والسكن والماء والنقل والخدمات العمومية وصون كرامة الإنسان في مختلف مراحل حياته.

ولهذا نتمنى الانتقال الذي يدعو إليها هذا البرنامج من توسيع التغطية الاجتماعية إلى تحسين جودة الخدمات، ومن تعدد البرامج إلى تكاملها، ومن

وختاماً، نؤكد لكم السيدة رئيسة الحكومة دعم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للحكومة، غير أننا لن نتوانى عن الدفاع بلا هوادة عن الشغيلة المغربية وفاء منا للتعددية الاقتصادية والاجتماعية، وتنبيه الحكومة إلى أولوياتها ومطالبها العادلة والمشروعة، ونعاهد الشغيلة المغربية أن نظل كما كنا دوماً صوتاً صادقا وأميناً لها في كل وقت وحين.

نسأل الله لكم السيدة رئيسة الحكومة ولكافة مكونات الحكومة السداد والتوفيق.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في حدود 11 دقيقة و 15 ثانية.

تفضل.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أ تدخل باسم الفريق الاشتراكي أمام مجلسنا الموقر لمناقشة البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2026-2031، وأن أتوجه إلى السيدة رئيسة الحكومة بكل التقدير والاحترام، مؤكداً أن موقف فريقنا ينطلق من مسؤولية سياسية ومؤسسية واضحة قوامها الإسهام في إنجاح الاختيارات الإصلاحية والدفاع عن انتظارات المواطنين والمواطنات، والحرص على أن تتحول الالتزامات المعلنة إلى نتائج ملموسة في حياتهم اليومية.

وفي البداية، لا يسعنا إلا أن نثمن الثقة المولوية السامية التي حظيت بها السيدة رئيسة الحكومة من لدن صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، بتعيينها على رأس الحكومة الذي يحمل دلالات مؤسسية وسياسية عميقة، ويعكس ما يوليه جلاله الملك للمرأة المغربية من تقدير، وما راكمته بلادنا من اختيارات دستورية ومؤسسية تعزز المشاركة وتكافؤ الفرص، وهو في الوقت نفسه تكليف وطني كبير يستدعي تعبئة الكفاءات والطاقات والعمل على جعل المساواة الفعلية والتمكين الاقتصادي للنساء جزءاً من الممارسة اليومية للسياسات العمومية لا مجرد عنوان في الوثائق والبرامج.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

إننا نستحضر في هذه اللحظة السياسية التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الأخيرة، بما حملته من دعوة واضحة إلى مواصلة الإصلاحات الجوهرية وتحسين المكتسبات وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والجمالية، ووضع الشباب في صدارة

حجم الاستثمار إلى مردوديته وأثره المباشر.

ونتمن أيضا، اعتماد استهداف الدعم الاجتماعي على أساس الدخل الفعلي والرفع التدريجي من قيمته من 500 إلى 1000 درهم عند نهاية الولاية، مع تحويله إلى رافعة للإدماج وتوسيع الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، كما نعتبر أن التعويض الاجتماعي التلقائي للأسر المستحقة التي لا تتجاوز فاتورة الكهرباء الشهرية لمسكنها الرئيسي 100 درهم دون طلب ورقي أو تنقل إداري، يعكس توجهها نحو تبسيط المساطر وتقريب الإدارة من المواطن.

وفما يتعلق بالأرامل، فإن الالتزام بتأمين الأرملة من معاش يعادل 100% من المعاش الرئيسي المستحق للزوج المتوفى بدل 50% حاليا، مع عرض حقوق الأيتام وباقي ذوي الحقوق، يحمل بعدا إنصافيا واجتماعيا مهما، كما نتمن التوجه إلى الرفع التدريجي للحد الأدنى للمعاشات الرئيسية إلى 3000 درهم شهريا في مختلف الأنظمة.

ونشدد على ضرورة أن يتم تنزيل هذه الالتزامات ضمن جدول زمني واضح وتمويل مستدام، وبما يحفظ الحقوق المكتسبة ويحد من الهشاشة، خصوصا لدى النساء.

السيدة رئيسة الحكومة؛

إن إصلاح أنظمة التقاعد من الأوراش التي لا تحتمل التأجيل، كما أنها لا تحتمل المقاربة الأحادية أو الاختزال في إجراءات تقنية معزولة، وقد توفق البرنامج حين أكد أن التحدي لا يقتصر على تعديل سن التقاعد أو مراجعة نسب الاشتراك وطريقة احتساب المعاش، بل يتعلق بإعادة بناء منظومة متماسكة توسع الحماية لتشمل من لا معاش لهم وتقرب الحقوق والواجبات بين الأنظمة وتضمن كفاية المعاشات واستدامة تمويلها في إطار انتقال عادل يحفظ الحقوق المكتسبة.

ومن موقع المسؤولية داخل الأغلبية، نؤكد ضرورة التجند الجماعي بجرأة سياسية وحس وطني لفتح هذا الملف وتنزيل الإصلاحات المقترحة بمقاربة تشاركية حقيقية تجمع الحكومة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وممثلي المتقاعدين والخبراء، وتضع مصلحة الوطن والأجيال الحالية والقادمة في المقام الأول.

أما فيما يخص التشغيل، فإننا نعتبر البطالة وخاصة بطالة الشباب تحديا ذا أولوية قصوى، بل من أكبر المعضلات التي تؤرق الأسر المغربية وتهدد الثقة والسلم الاجتماعي، ويورد البرنامج الحكومي معطيات مقلقة ينبغي أن تحضر بقوة في تنفيذ البرنامج نحو 2.9 مليون شاب وشابة، ما بين 15 و29 سنة، خارج التعليم والتكوين والشغل، وبطالة تبلغ 29.2% لدى الفئات العمرية بين 15 و24 سنة، ونحو 300 ألف تلميذ يغادرون الدراسة سنويا دون تأهيل.

هذه الأرقام ليست مجرد مؤشرات إحصائية، بل تعكس طاقات بشرية

معرضة للتهيش وأسر تتحمل كلفة اقتصادية ونفسية واجتماعية كبيرة.

ونتمن في هذا السياق، البرنامج الوطني للمواكبة الاجتماعية الترابية، ابتداء من سنة 2027، الذي يستهدف تكوين 100 ألف شاب سنويا حسب حاجيات المقاولات وتمكين نحو 100 ألف شاب سنويا من أول تجربة مهنية، ورفع طاقة التكوين بالتدرج إلى ما بين 150 ألف و200 ألف مستفيد.

إننا نرى أن التقييم الشمولي للسياسات المندمجة للشباب يجب أن يسبق التنزيل الكامل للاستراتيجيات الجديدة، وأن يحدد بوضوح ما تحقق وما لم يتحقق، ومدى استفادة الشباب في الوسط القروي والمناطق النائية والفتيات وحاملي الشهادات والشباب الذين غادروا الدراسة مبكرا. وفي المجال القروي نتمن الالتزام بإخراج قانون التعمير بالوسط القروي، بهدف تبسيط مساطر التعمير والبناء عبر وثائق مرنة تغطي الدواوير.

السيدة رئيسة الحكومة؛

إننا نعتبر أن المدرسة العمومية والصحة والسكن والنقل والبنيات الأساسية، هي ركائز أساسية للعيش الكريم والإنتاجية الاقتصادية في آن واحد، ونتمن هدف رفع نسب التلاميذ المتحكمين في التعليلات والكفايات الأساسية إلى 80% على الأقل في أفق 2031.

السيدة رئيسة الحكومة؛

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولها البرنامج مترابطة، فالأمن المائي والطاقي والغذائي لم يعد مسألة قطاعية، بل أصبح شرطا للاستقرار والاستثمار وحماية القدرة الشرائية.

ونتمن كذلك توجه الحكومة إلى محاربة الربع وتضارب المصالح والفساد، لما لذلك من صلة مباشرة بجاذبية الاستثمار والثقة في المؤسسات.

السيدة الرئيسة؛

إننا ندعم البرنامج الحكومي من موقع الانتماء للأغلبية، لكننا نؤكد أن المسؤولية تقتضي الانتقال من الأهداف المعلنة إلى آليات التنفيذ، لذلك ندعو إلى إعداد جداول زمنية لكل ورش وتحديد الجهة المسؤولة عن الإنجاز ومؤشرات قياس الأثر.

ووفقا لمرجعيتنا الاتحادية، نؤكد أن التنمية التي ننشدها ليست نمو مجردا من البعد الإنساني، بل تنمية تضمن العيش الكريم وتحمي الحقوق وتكرس المساواة وتكافؤ الفرص.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

كلنا مسؤولون بكل تجرد ونكران الذات، وفاء لكل القضايا الكبرى للوطن وخدمة للصالح العام، ومسؤوليتنا اليوم أن نجعل من هذه اللحظة محطة لتعزيز الثقة وتوسيع الأمل وتثبيت الإصلاح وتحويل الالتزامات إلى واقع ملموس يرقى إلى ما نصبو إليه جميعا، وأن يكون تعاوننا مؤسساتيا وسياسيا

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نستحضر هذا التوجيه الملكي باعتباره دعوة واضحة إلى مضاعفة الجهود، والتزاماً وطنياً نعتز بالقيام به.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

إن الاستحقاقات القادمة تضع أمامنا أفقاً زمنياً واضحاً. ولذلك، فإننا نتطلع إلى أن تكون هذه الولاية الحكومية ولاية التشريع بامتياز: تسريع وتيرة الإصلاحات، وتحفيز الاستثمار المنتج، وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني على خلق الثروة ومناصب الشغل، بما يساهم في تحويل مؤهلات بلادنا إلى مكاسب اقتصادية واجتماعية مستدامة. ولما كُتبت هذه التطلعات، نود أن نتقاسم معكم أربع تحديات استراتيجية نعتبرها أساسية لتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني.

✓ أولاً: جعل الاستثمار الخاص رافعة أساسية للنمو.

فبلوغ هدف رفع حصة الاستثمار الخاص إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق سنة 2035 يقتضي:

- تبسيط مساطر الاستثمار والانتقال من منطق الترخيص المسبق إلى منطق دفاتر التحملات، مع اعتماد قوائم واضحة ورقابة فعالة؛
- تيسير ولوج المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة إلى التمويل، بحيث يُشكل التمويل أحد أبرز عوائق تطورها، مع تعزيز دور صندوق تمويلكم (Tamwilcom)
- تسهيل الوصول الفعلي للمقاولات الناشئة والمقاولات الصغيرة إلى الصفقات العمومية، والمشاركة في الأوراش الهيكلية لبلادنا.

✓ ثانياً: تعزيز تنافسية المقاولات، باعتبارها شرطاً للاستثمار والتصدير وإحداث فرص الشغل.

ويقتضي ذلك:

- ضمان الحياد الجبائي للضريبة على القيمة المضافة، ووضع نظام يضمن الإسترجاع السريع للمبالغ المُتقطعة من المنبع، إلى جانب الشروع في إصلاح الجبايات المحلية، لا سيما الضريبة المهنية؛
- تيسير ولوج المقاولات إلى الطاقة المتجددة، ولا سيما عبر تفعيل فتح شبكات الجهد المتوسط (Moyenne Tension)؛
- تحسين الخدمات اللوجستية والمينائية، بحيث إن ارتفاع آجال الانتظار الذي تعرفه الموانئ سيترتب عنه ارتفاع التكاليف ومخاطر التأخر في التسليم؛
- مواصلة محاربة القطاع غير المُهيكل، بما يضمن تكافؤ الفرص بين المقاولات وتحسين المداخل الجبائية.

✓ ثالثاً: تمكين المقاولات من الابتكار واستقطاب الكفاءات.

فبلادنا تواجه وضعية تستدعي المُعالجة: شباب يبحثون عن فرص

رافعة لنجاحها وخدمة للوطن.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.
الكلمة الآن لفریق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
تفضل السيد الرئيس في حدود 9 دقائق.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم؛
السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المُخصَّصة لمناقشة البرنامج الحكومي الذي قدَّمته السيدة رئيسة الحكومة المحترمة أمام مجلسي البرلمان يوم الإثنين الماضي. وأود في البداية أن نتقدم بتهنئتنا للسيدة رئيسة الحكومة وكافة أعضاء الحكومة على الثقة المولوية التي حظيتم بها، وأصدق المُتمنيات بالتوفيق في القيام بمهامكم الجديدة.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

لقد شهدت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تحولات اقتصادية عميقة خلال رُبع القرن الأخير، تصاعف خلالها الناتج الداخلي الخام بأكثر من أربع مرات، والصادرات بحوالي سِتِّ مرات، وتطوّرت البنيات التحتية، وتعرّزت مكانة المملكة كقوة صناعية رائدة على الصعيد الإفريقي، بالموازاة مع إصلاحات اجتماعية كبرى، في مُقدماتها تعميم التأمين الإجباري عن المرض (AMO²). وقد استند هذا المسار على استقرار بلادنا وقوة مؤسساتنا واستمرارية إختياراتنا الاستراتيجية.

وهي مُكَنَسَبَات جَد هامة، غير أن الانتظارات لا تزال مُرتفعة: تطلّعات المواطنين إلى تحسين القدرة الشرائية وتوفير فرص الشغل، وانتظارات المقاولات بشأن تيسير الاستثمار. وفي خطابه السامي الأخير بتاريخ 9 أكتوبر أمام مجلسي البرلمان أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على ضرورة قيام القطاع الخاص بدور أكثر فاعلية في الاستثمار والتصدير وإحداث فرص الشغل، من خلال تعزيز روح المبادرة والابتكار.

² Assurance Maladie Obligatoire.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون؛

يشرفني، باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين، أن أتدخل في هاته الجلسة الدستورية لمناقشة البرنامج الحكومي في سياق وطني تتزايد فيه انتظارات المواطنين والمواطنات وتتعاظم فيه التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بما يستدعي سياسات عمومية جريئة تجعل الإنسان وكرامته في صلب الاختيارات التنموية ببلادنا.

بداية نهنئكم السيدة رئيسة الحكومة على الثقة المولوية التي حظيتم بها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إثر تعيينكم على رأس الحكومة، وإن تعيينكم على رأس الحكومة يشكل حدثا ذات دلالات سياسية ومؤسسية ورمزية مهمة، ويفتح آفاقا جديدة لتعزيز حضور المرأة والاعتراف بمؤهلاتها وأدوارها التاريخية على المستويين الشعبي والمؤسسي، وتضحياتها الجسيمة من أجل هذا الوطن.

وهي القناة والإيمان الراسخ لدينا في الاتحاد المغربي للشغل منذ لحظة التأسيس، حيث اعتبرت قضية المرأة من القضايا المحورية التي تشكلت لديه مع بداية الوعي العمالي وكانت في صلب نضاله النقابي، إذ لم يفصل بين معركة الكفاح من أجل التحرر والنضال الوطني الديمقراطي وبين النضال من أجل المساواة والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهو ما دفع إلى تأسيس الاتحاد التقدمي لنساء المغرب في فجر ستينيات القرن الماضي، تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل كأول تنظيم مغربي، نسائي، نقابي.

وفي هذا السياق التاريخي النوعي، نتمنى في الاتحاد المغربي للشغل أن ينعكس هذا الاختيار، أي اختياركم السيدة رئيسة الحكومة، على تحسين أوضاع المرأة في كل مواقع تواجدها، وخاصة المرأة العاملة التي تكافح من أجل لقمة عيش كريم في المصانع والمعامل، في الحقول والضيعات الفلاحية، في المدارس والمستشفيات وفي الإدارات والمؤسسات العمومية، مما يتطلب إجراءات عملية تضمن المساواة وتوفير شروط العمل اللائق.

كما سجلنا بارتياح في فريق الاتحاد المغربي للشغل التسمية الجديدة لوزارة التشغيل والحوار الاجتماعي، لما لها من تعبير عن رغبة في إعطائها أهمية للحوار الاجتماعي وجعله آلية أساسية لإيجاد الحلول وتنفيذ الالتزامات، ومن المطالب التي ما فتئ يلح عليها الاتحاد المغربي للشغل، نظرا لأهميته الاستراتيجية في منظومة الديمقراطية الاجتماعية.

حيث لا مضمون اجتماعي لسياسة الحكومة دون حوار اجتماعي حقيقي مؤسس محليا، جهويا، وطنيا وقطاعيا، يمكن الطبقة العاملة المغربية من المساهمة الفعالة والقوية في وضع السياسات العمومية وفي المجال الاجتماعي،

الشغل، ومقاولات تواجه صعوبات في العثور على الكفاءات التي تحتاج إليها. وهو ما يقتضي تطوير التكوين المهني المستمر، وربطه بشكل مباشر بجائيات المقاولات وتطور المهن. فحسب تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أقل من 1 بالمائة فقط من المقاولات تستفيد من نظام التكوين المهني.

كما تفرّض التحولات التي يعرفها مجال الشغل فتح ورش مراجعة مدونة الشغل، بما يؤكّد أنماط العمل الجديدة.

وفي السياق ذاته، تؤكد على أهمية استكمال الإطار القانوني المنظم لممارسة حق الإضراب، من خلال التفعيل بإصدار المرسومين التطبيقيين المتبقيين.

✓ أما الأولوية الرابعة والأخيرة، فتمثل في تعزيز جهازنا الإنتاجي وترسيخ سيادتنا الاقتصادية.

فلقد نجحت بلادنا في بناء قطاعات صناعية ذات حضور قوي على المستوى الدولي، والمرحلة المقبلة تقتضي تعميق هذا الحضور من خلال رفع مستوى الاندماج المحلي، ودعم بروز مقاولات مغربية قادرة على المنافسة الدولية. إضافة إلى مواصلة ملاءمة السياسة الجمركية مع متطلبات تطوير الإنتاج الوطني، ولا سيما من خلال مراجعة الرسوم المفروضة على المدخلات ومواد الإنتاج غير المنتجة محليا.

وتظل السيادة الغذائية والأمن الهائي من الزهانات الاستراتيجية الكبرى، بما يستدعي دعم الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية، وإعطاء عناية خاصة لمواكبة الفلاحين الصغار، وتسريع مشاريع تخليّة مياه البحر، مع توظيف الطاقات المتجددة في تشغيلها.

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

نؤكد لكم في الختام، استعدادنا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للمساهمة في إنجاح هذه الدينامية، بروح الحوار والمسؤولية والشراكة البناءة مع الحكومة، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تقوية الاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس، في حدود 9 دقائق، مع الليونة والمرونة. تفضل.

أنا تنلزم باتفاق ندوة الرؤساء.

شكرا.

المستشار السيد نور الدين سليك:

المرفق العمومي، باعتباره الهوية الحقيقية والمضمون الاجتماعي الملموس للدولة والحكومة، ولعل أهم مكونات هذا المرفق تتجسد في التعليم والصحة العموميتين، اللذان لا يمكن بأي حال من الأحوال تسليعها ليصبغا بضاعة خاضعة لمنطق وجشع الربح والاعتناء.

لذا، فإن المدرسة والمستشفى العموميين يعتبران صرحان مشاعان للجودة والتنوعية المطلوبين لكافة فئات ومكونات الشعب المغربي، وذلك من خلال الاعتناء اللازم بالأسرة التعليمية والتكوينية والرقى بأوضاعها المادية والمعنوية وتجويد المدرسة العمومية وتحسين جاذبيتها والاهتمام بنساء ورجال التعليم الأولي.

وبالمناسبة، نتمنى أن يفضي لقاء اليوم مع ممثلي هذه الفئة إلى نتائج مرضية. وفي المجال الصحي، لا بد من ضمان الاستفادة الفعلية من العلاج والأدوية والخدمات الصحية بجودة منافسة، وهو ما يتطلب تقوية القطاع الصحي العمومي، ومعالجة الخصاص في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية وتحسين ظروف اشتغال مهنيي الصحة وتوسيع العرض الصحي بالمناطق القروية والنائية وتعزيز حكمة وتمويل أنظمة الحماية الاجتماعية.

لا بد كذلك من إيلاء الحكومة عناية خاصة لتلك الفئة من المتقاعدين والمتقاعدين، من خلال معاشات تضمن لهم العيش الكريم وتمكن من تجويد حياتهم، اعترافاً من الحكومة والمجتمع بما قدموه من تضحيات جسام في بناء صرح هذا الوطن.

وبهذا الخصوص نسجل، السيدة رئيسة الحكومة، بإيجاب التزامكم إعادة النظر جذرياً في التعاطي مع إشكالية التقاعد والقطع مع المقاربة المحاسبية القائمة على الثالوث الملعون.

كما نسجل التزامكم بالرفع من الحد الأدنى للمعاشات إلى 3000 درهم، وكذا استجابتكم لمطلب تاريخي طالما نادى به الاتحاد المغربي للشغل وهو الرفع من معاشات الأرامل إلى 100%، وهذا يستوجب التسريع بتفعيل هذه الإجراءات لمعالجة وضعية المتقاعدين والمتقاعدين التي ما فتئت تتدهور بفعل غلاء المعيشة.

وفي مجال العدالة الاجتماعية، لا شك أن أهم رافعات الدولة الاجتماعية يكمن في تحقيق عدالة مجالية منصفة تعيد الاعتبار للمواطن ومجاله الجغرافي في هوامش المدن والأرياف والجبال والواحات وفي المناطق البعيدة، خاصة المناطق الحدودية، لا بد من اعتماد سياسات تنمية عادلة تضمن التوزيع المنصف للاستثمارات بين الجهات والمدن والقرى وتحسن الولوج إلى كافة الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، وسكن ونقل، ونقل مدرسي وشغل، مع إعطاء الأولويات للمناطق التي تعاني الخصاص والإقصاء.

وأخيراً، السيدة رئيسة الحكومة، إن فريق الاتحاد المغربي للشغل يعتبر أن نجاح الحكومة الجديدة رهين بقدرته على تحويل التزاماتها إلى إجراءات ملموسة، تستجيب لانتظارات الطبقة العاملة والمتقاعدين والشباب والنساء

وقادر على احترام الاتفاقات الاجتماعية وإشراك الحركة النقابية في إعداد السياسات والتشريعات التي تهم عالم الشغل وفتح مشاورات معها قبل إعداد مشاريع القوانين.

السيدة رئيسة الحكومة؛

لقد تضمن برنامجكم الحكومي العديد من الالتزامات والبرامج التي من شأنها الإجابة على أهم الإشكالات الاجتماعية والأولويات الوطنية، خاصة ما يتعلق بالحماية الاجتماعية ومحاربة الفساد وإصلاح التقاعد بحلول منصفة للأجراء وتشغيل الشباب وتحسين التعليم والصحة، إلى جانب رهانات النمو الاقتصادي والسيادة المائية والطاقة والغذائية.

وفي هذا الإطار، نؤكد في الاتحاد المغربي للشغل على الأهمية القصوى لانتظارات الطبقة العاملة المغربية وعموم جواهر الشعب المغربي المتمثلة أساساً في وضع حد للغلاء الفاحش للمعيشة، الذي يضرب في الصميم قدراتها الشرائية، بوضع ميكانيزمات تحد من المضاربات، الزيادة العامة في الأجور وتحسين الدخل.

وعلاقة بهذا الموضوع، لقد سجلنا بارتياح التزام الحكومة بالتخفيض الضريبي عن الدخل والأجور، إلا أن أجرة هذا الالتزام تستوجب الإشراف بتنفيذه، تحمل الحكومة مسؤوليتها في احترام الحقوق القانونية لكافة الأجراء وضمان ممارسة الحريات النقابية والمفاوضات الجماعية، ووضع حد لكل أشكال التضييق عن العمل النقابي، ومحاربة الطرد والتمييز بسبب الانتماء أو النشاط النقابي.

وبهذا الصدد، بصدد الحريات النقابية، لا بد من الرجوع إلى القانون التنظيمي للإضراب الذي مررته الحكومة السابقة في غياب حوار اجتماعي حقيقي، يضيف إلى نتائج متفق حولها، بل مررته ضداً على مصالح الطبقة العاملة وعلى الحريات النقابية.

وفي هذا الصدد نطالبكم، السيدة رئيسة الحكومة، بتعليق العمل بهذا القانون وفتح مفاوضات حقيقية، جديّة بهدف إصدار قانون متوازن متفق ومتوافق حوله.

العمل على وضع سياسة فعالة في مجال التشغيل، تضمن شروط العمل اللائق وتقطع مع الهشاشة في عالم الشغل والاستغلال البشع للعاملات والعمال في قطاع المناولة الذي في عموميته لا يخضع حتى للحد الأدنى من الضوابط القانونية والحقوقية والأخلاقية كما يقع في قطاعي الحراسة والنظافة، ومع استراتيجية وطنية للحد من تفاقم وتفشي البطالة التي تنخر فئات واسعة من القوى النشيطة، حيث تهدر طاقاتها وتضيع قيمتها المضافة، وبلادنا في أمس الحاجة إليها، خاصة الفئات الشابة الحاملة للشواهد والخبرة المهنية، وفي هذا الباب يمكن لقطاع التكوين المهني أن يلعب دوراً طلائعياً.

السيدة رئيسة الحكومة؛

إن مفهوم الدولة الاجتماعية يكمن في قدرتها على الحفاظ وصيانة وتقوية

وتعزز الثقة، وتعزز الثقة في المؤسسات، وتكرس الحوار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

وسيوصل الاتحاد المغربي للشغل انطلاقا من مبادئه وتاريخه النضالي الدفاع عن حقوق ومكتسبات الأجراء والتراجع من أجل سياسات عمومية منصفة والانخراط في كل حوار جاد ومسؤول يخدم مصالح الطبقة العاملة المغربية والمصالح العليا للوطن.

وفي الختام، نتمنى لكم السيدة رئيسة الحكومة كامل النجاح والتوفيق.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

يالاه السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

في أول الأمر كنبي نهنتمكم السيدة الرئيسة على الثقة الملكية، أنت وأعضاء الحكومة ديالك، كنت عنصر من التاريخ، اليوم أصبحت عنصر ديال صناعة التاريخ، لأن لأول مرة في تاريخ المملكة كتنكون امرأة هي اللي غتسير الحكومة ديال المغرب، وهادي تجربة فريدة من نوعها وهادي رغبة من جلالة الملك، ورغبة جلالة الملك لا تخضع لأي تأويل ولا نقاش، فهنيئا لكم بهذه الثقة، وما كين لاش نرجع للمسألة ديال المساندة، احنا قررنا نساندوك إلى حين.

ولذلك، عندي فقط بعض الملاحظات، لا علاقة لها بالموقف السياسي ديال الحزب.

أولا، أنا الإرادة اللي عندي هو أنك تنجحي في المهمة ديالك إن شاء الله، ولكن بان لي على أن البداية فيها واحد الشيء من التقصير، لأن كثير من الملاحظين كيقولوا على أنه التركيبة ديالك الحكومية تكاد تكون أقرب لتعديل حكومي من تنصيب حكومة جديدة، لأن الوزارات الوازنة بقات في أيادي الوزراء ديال الحكومة السابقة، وما كنشوفش كيفاش الوتيرة غتكون باش ينسجم الجديد مع القديم.

ثم ثانيا، السيدة رئيسة الحكومة، عندي واحد العتاب، بالنسبة لكم، نهار جينا عندك فاش كنت مكلفة بالاستشارات مع الأحزاب السياسية، جينا استقبلتينا بحضور ثلاثة ديال المساعدين ديالك: السي فوزي لقجع،

السي أخشيشين، والسي وهي، وتبين لي من بعد أننا خضعنا لرقابة من وسائل الإعلام والتلفزة، وبينونا على أننا كنا كنت بوحك فاش استقبلتينا، وهاد الشيء بداية سيئة بالنسبة لكم فالحكومة، غنبدوا بالرقابة من دابا.

على أن هاد المسألة هادي، السيدة الرئيسة، ما مقبولاش نهائيا، إيلا كانت نيتهم مقصودة هاد الناس اللي ما بغاوش يبانو معنا فالصورة، بغيت نقول لهم من هنا على أن هاد الإنسان المتواضع اللي كيهضر معك والمسؤولين ديال الحركة الديمقراطية الاجتماعية هوما من أنقى ما كين فالساحة السياسية، وبكل تواضع كيقول لك هاد الشيء، وبكل تواضع.

وهاد الإنسان المتواضع اللي كيهضر معك، أنا نقيب ديال الشرفاء الأدارسة ديال المنطقة اللي كننني ليها، ثم أنا عضو منتخب، ماشي معين، عضو منتخب ديال المجلس الوطني للمقاومة وجيش التحرير، وأنا تم منحي ميدالية ذهبية من مجلس الشيوخ الفرنسي للدور اللي لعبتو في تحسين وتجويد العلاقات المغربية الفرنسية، وأنا متطوع ديال المسيرة الخضراء، والذي كان اقترح عليه المستعمر أنه يكون قايد ديال القبيلة ديالو ورفض باش ما يتعاونش مع المستعمر، هاد الشيء غير باش نقول لك شكون هاد الشخص اللي كيدوي معك والذي كيتم النقاش معاه فشي مسائل اللي ما كتنقبلوهاش نهائيا.

فأنا كيقول لك أنت اللي وليتي رئيسة الحكومة، على أن باركة من هاد الحُرافات ديال القيل والقال، وكان هذا.. احنا إيلا بغينا نرجعو للجلادة ونعرفهم شكون هوما؟ نحن مهيئين أن نديرو المواجهة فالتلفزيون وبجي كل واحد نذاكرو معه وبقولو شكون هو؟ ومنين جا وشكون الأصل ديالو؟ وأش كيدير؟

هاد الشيء اللي بغيت نقول لك فهاد البداية ديال الحكومة ديالك، باش ما نبقاوش نهضرو في.. (alors) هاد الطابور الخامس اللي مكلف بهاد الأمور غير اللاتقة، بغينا الذاكرة الوطنية ما تتلوش، تبقى صاينة.

ولذلك، الله يكثر خيرك، السيدة رئيسة ديال الحكومة، احنا معاك هذا، واحنا بغيناك علاش كيقول لك هاد الشيء؟ بغيناك باش انت تنجحي فالعمل ديالك، وكطلبو منك تحزمي راسك فهاد الباب ونوصيك كما قال الحسين السلاوي فواحد الوقت، "ردي بالك لا يفوزو بك القومان". السلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا.

الآن الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المنسق في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الرئيسة المحترمة؛

السيدة والسادة الوزراء؛

السيدة والسادة المستشارين المحترمين؛

أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، انطلاقاً من مسؤوليتنا المؤسساتية والنقابية ومن التزامنا بالدفاع عن حقوق الشغيلة المغربية وكرامتها وعن بناء دولة اجتماعية تضمن العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص.

السيدة رئيسة الحكومة؛

تضعنا مناقشة تصريحكم الحكومي أمام مسؤولية قراءة الرسالة السياسية لنسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة باعتبارها زلزلاً سياسياً يذكّرنا بما وقع في انتخابات 2007، ويستوجب قراءة عميقة وموضوعية لإعادة بناء الثقة في المؤسسات، بإصلاح سياسي ومحاربة الفساد والريع وتدخل المال والسلطة وضمان الحريات وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيدة الرئيسة؛

وإعادة بناء هذه الثقة مدخل أساسي لتحسين جهتنا الداخلية وتقوية قدراتنا على الدفاع عن قضايا الوطنية، وفي مقدمتها الوحدة الترابية والسيادة الوطنية.

ومن هذا المنطلق، نسجل تصريحكم، وهو يؤكد الدفاع عن مغربية الصحراء، أغفل استكمال تحرير التراب الوطني باسترجاع سبتة ومليلية وباقي الجزر المحتلة، وهي قضية كان ينبغي أن تحضر ضمن التزامات الحكومة وتؤكد بشأنها موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المبدئي والثابت.

ويقضي هذا التماسك، السيدة الرئيسة، إنصاف المواطن واحترام كرامته، لذلك ندين ما وقع بالأمس لأطر التعليم الأولي أمام البرلمان- بهذا المناسبة كنتمو اللقاء المرتقب الذي دعا إليه السيد وزير التربية الوطنية، وهاذا اللقاء سخيّش بلاصتك نتمنى ونشكرك على اللقاء المرتقب ونتمنى أنه هاذ اللقاء يكون في انتظارات هاذ الفئة المهمشة، التي تعتبر المحور ديال التربية والتكوين- ونسألكم على المسافة بين خطاب الإنصاف ومواجهة المطالب المشروعة لهذه الفئة.

السيدة رئيسة الحكومة؛

بهذا المعيار نقرأ برنامجكم، أي بمدى تحويل الوعود المقدمة لاستمالة الأصوات إلى حقوق والتزامات قابلة للمحاسبة، غير أن ما قدم لنا نحن باعتبار التزام أصبح في التصريح مشروطاً بتوفر الموارد، وكأن تقدير إمكانات التنفيذ يأتي بعد طلب الثقة.

وبقيت التعهدات الاجتماعية العامة دون آجال التنفيذ واضحة أو ترحيلها إلى نهاية الولاية الحكومية، مقابل دقة أهداف العجز والمديونية.

كما أن التعويل على الاستثمار والقطاع الخاص يحتاج إلى توضيح نصيب

الأجراء والفئات الشعبية من ثمار النمو، وهنا نسجل غياب الالتزام بالزيادة العامة في الأجور والمعاشات رغم تآكل القدرة الشرائية الذي لم تعوضه التدابير السابقة، كإين غير الحد الأدنى للأجور، السيدة الرئيسة، ونتمنى 3000 درهم، ماكيناش الزيادة العامة في الأجور والمعاشات.

ويقضي تحسين الدخل إصلاحاً شاملاً ينصف الأجور الدنيا والمتوسطة ويضمن مساهمة عادلة للأرباح الكبرى والثروات، كما تستوجب حماية القدرة الشرائية لمواجهة الاحتكار واختلالات الأسواق، وفي هذا السياق نستغرب غياب جواب عن إعادة تشغيل "لاسامير" رغم الحديث عن الأمن الطاقى وأهمية التكرير والتخزين الوطنيين.

وتكتمل حماية دخل الأسر بضمان حقوقها الاجتماعية وتخفيف أعباء العلاج والتعليم عنها، ومن هنا تقاس مصداقية تعميم الحماية الاجتماعية والاستفادة الفعلية والمستمرة من الحقوق وفق المعايير الدولية، خاصة الاتفاقية دبال "102"، وهذا يقتضي تمويلاً تضامنياً مستداماً وتقوية التعليم والصحة العموميين ومعالجة الخصائص في الموارد البشرية والتجهيزات وإنصاف العاملين وتحسين أوضاعهم المادية والمهنية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وفي التقاعد، السيدة الرئيسة، نجد التأكيد على رفضنا لأي إصلاح على حساب دخل الأجراء وأعمارهم ومعاشاتهم أو يمس حقوق ومكتسباتهم، ومسؤولية الحكومة هي بناء إصلاح عادل عبر تفاوض فعلي مع النقابات، يضمن استدامة الأنظمة وتحسين المعاشات وصون الحقوق، وترتبط استدامة هذه الأنظمة أيضاً بتوسيع قاعدة الشغل المستقر والمصرح به.

ومن هذا المنطلق، السيدة الرئيسة، تقاس سياسة التشغيل بإحداث مناصب قارة بأجور منصفة وتغطية اجتماعية فعلية وربط الدعم والصفقات العمومية باحترام قانون الشغل والتصريح الاجتماعي.

السيدة الرئيسة؛

إن بلورة هذه الاختيارات تقتضي حواراً قطاعياً فعلياً، لكن التصريح الحكومي، للأسف السيدة الرئيسة، لم يذكر النقابات بالاسم رغم مكانتها الدستورية، واكتفى بالافتتاح والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، وهو ما يعيدنا سنوات إلى الوراء ويقزم الحوار من تفاوض والالتزام إلى مجرد إبداء الرأي، رغم إضافته إلى إسم الوزارة المكلفة بالتشغيل والحوار الاجتماعي، السيد الوزير.

وهذا التراجع يؤكد ضرورة تحسين الحوار الاجتماعي مؤسساتياً، وفق معايير منظمة العمل الدولية، خصوصاً أن ميثاق المؤسسة لم يجد طريقه إلى التنفيذ.

لذلك نعتبر أن الارتقاء بمأسسته إلى قانون الإطار أصبح ضرورة لتحديد قواعد ومستوياته وضمان انتظامه والزامية اتفائه وتبعية تنفيذه، حتى يصبح ممارسة مؤسساتية دائمة، تتجاوز تغيير الحكومات ومزاجية المسؤولين، وتتجاوز هاذ المؤسسة عملياً في التزام الحكومة بكامل مكوناتها بتنفيذ ما تبقى

بداية، واجب التهنئة لكم السيدة رئيسة الحكومة ولكافة السيدات والسادة أعضاء هذه الحكومة مع متمنياتنا في مجموعة العدالة الاجتماعية لكم ولل فريق الحكومي بالتوفيق والنجاح، ولا يمكن أن نخفي سعادتنا بتعيين الأستاذة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة للحكومة لاعتبارات متعددة:

أولاً، أتم أول سيدة تتبوأ هذا الشرف، شرف رئاسة حكومة المملكة المغربية، هاذ النبأ عاينا على أنه كان نتاج إرادة ملكية وتأيد ملكي واضح وراسخ، وبالتالي يعني تبوأ سيدة في منصب رئيسة الحكومة يجعل على عاتقنا مسؤولية دعم هذه التجربة، من خلال هاذ التمثيل للأمة إلى جانب اعتبارات أخرى، هو أنه نحن نسعد بتبوأ زميلة لنا كمحامية يعني هاذ الشرف العظيم. فيما يتعلق بالتصريح الحكومي، عايننا كما عاين يعني جميع السادة البرلمانيون وجميع منتسبي الشأن العام، يعني العناصر الأساسية في التصريح الحكومي الذي بسطتم وعرضتموه أمام البرلمان، وبصدق نلاحظ عليه مجموعة من الملاحظات الأساسية:

أولاً، نعاين على أنه، هاذ التصريح الحكومي، عكس يعني في مقتضيات كثيرة ما يعني راج إبان الحملة الانتخابية، وبالتالي هاذ تيرجعي للور، ويعني نؤكد يعني هاذ البعد السياسي للسيدة رئيسة الحكومة وللحكومة، أولاً نحن إزاء حكومة سياسية استطاعت أن تعكس مجموعة ديال الوعود الانتخابية في برنامجها الحكومي.

أيضاً من بين الملاحظات الأساسية:

- هندسة حكومية جديدة اللي تنعتقدو في مجموعة العدالة الاجتماعية، العناوين الرئيسية الثلاث لها: سيادة غذائية ونجاعة عمومية وحوار اجتماعي.

ونعتقد على أن هاذ الأمر هاذ يتقاطع مع الانتظارات ديال المغاربة والانتظارات ديال بلادنا.

- تركيز التصريح الحكومي على القضايا الراهنة للمواطن المغربي، واللي نقدر يعني نرصدها في الأمور المتعلقة بالقدرة الشرائية، في الأمور المتعلقة بضبط الأسعار والأثمان في السوق، في الأمور المتعلقة بإعادة هيكلة الأسواق وتجميع المنتجات بطريقة تديرية جديدة، الأمور المتعلقة بالرفع من الدعم الاجتماعي المباشر، الرفع من المعاشات، التحول إلى سياسة أكثر صرامة فيما يتعلق بمحاربة الفساد والريع وتضارب المصالح وتجريم الإثراء غير المشروع، إلى جانب قضايا الدعم الاجتماعي والصحة والتعليم والتشغيل وكل ما له علاقة بقضايا الشباب.

يعني التصريح الحكومي فهاذ التجليات التي تتقاطع مع الانتظارات ديال بلادنا، الانتظارات التي يرتديها صاحب الجلالة من خلال حثه وتوجيهه الصارم إلى القطع مع مغرب السرعتين وتوحيد السرعة الواحدة وتوزيع ثمار التنمية على عموم المواطنين، وعلى عموم المجالات، فهي تجليات لا يمكن إلا أن نعتر بها وسنحرص على دعمها من منطلق الواجب الذي على عاتقنا في

من التزامات والاتفاقيات السابقة مركزياً وقطاعياً، وفق جدولة زمنية واضحة ومراجعة القوانين الانتخابية.

فالالتزامات لا تسقط بتغيير الحكومات، ويقترن ذلك بتشجيع المفاوضات الجماعية وضمان الحريات النقابية بالقطاع العام والخاص ومراجعة قانون الإضراب عبر التفاوض، باستحضار رأي محكمة العدل الدولية بشأن حمايته وارتباطه بالحريات النقابية والتصديق على الاتفاقية رقم 87 وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

ويشكل مشروع قانون المالية لسنة 2027 أول اختبار لترجمة التعهدات إلى اعتمادات، وقد راسلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الحكومة السابقة لفتح حوار حول التوجهات قبل عرضه على البرلمان، ونسائلكم بعد مصادقة الحكومة الحالية عن مآل وموقع المقترحات النقابية فيه، واستعدادكم للتفاعل مع التعديلات المستجيبة للانتظارات الاجتماعية، فمصادقية الحوار تقاس بأثره في القرار.

لقد أنهت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الولاية السابقة في موقع الاحتجاج دفاعاً عن مطالب معلقة والتزامات لم تنفذ، ويبد حكومتكم فتح مسار مختلف، السيدة الرئيسة، فتغير الحكومات لا يلغي الالتزامات، وما يبقى الاحتجاج قائماً هو استمرار أسبابه. شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المنسق.. شكراً السيد المنسق.

شكراً السيد المنسق.

تم الاتفاق على المرونة، ولكن ما شي بهاذ الطريقة، دوزنا 2 دقائق، على ما تم الاتفاق عليه، المرونة في دقيقة في دقيقة ونصف، ولكن أكثر لا.

الآن مجموعة العدالة الاجتماعية في حدود ستة دقائق.

رجاء السيد المنسق حاول ما تفوتش العدد.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في واقع الأمر، السيدة رئيسة الحكومة، أعدنا واحد المذكرة تفصيلية في إطار يعني النقاش المتعلق بالتصريح الحكومي، الذي تفضلتم به أمام مجلسي البرلمان، ولكن لن أكون أسيراً لهذه الورقة المكتوبة التي سأقتاسمها معكم، وبحسبي أن أرتجل بعض الكلمات أمام هذا المجلس الموقر.

إطار النصح لهذه الحكومة.

وكيفما قلت مع الزملاء ديانا فالأول نحن هؤلاء الثلاثة في مجموعة العدالة الاجتماعية، قدرنا على أننا ساندنا حكومات متعاقبة في مسارنا السياسي، ساندنا حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران، ودعمنا حكومة الدكتور سعد الدين العثماني، وساندنا حكومة السيد عزيز أخنوش، وهذه فرصة لا يمكن إلا أن ندعم حكومة ترأسها سيدة مغربية، مناضلة، سياسية، هي الأستاذة فاطمة الزهراء المنصوري.

نتمنى أن تتكامل هذه الجهود يعني بما يحقق يعني الطموح ديانا المواطن المغربي، بما يحقق الطموح ديانا بلادنا إلى التحول إلى مركز صاعد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وبما يحقق طموح ديانا جلالة الملك من هذه الحكومة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السي الدحاني، السيد المنسق.

الكلمة الآن السي خالد السطي.

السي خالد، 4 دقائق و30 ثانية.. 60 ثانية يلاه.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون؛

بداية السيدة رئيسة الحكومة نعاودو نجددو لهم التهنية بتعيينكم ومجيازكم للثقة الملكية، أتم والسادة الوزراء.

بداية، نقف عند نتائج الانتخابات 23 شتنبر التي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 38% مما يطرح تساؤلات حول مدى تغيير المؤسسات أو تعبير المؤسسات عن إرادة الأمة، رغم تجاوز بعض إشكالات استحقاقات شتنبر 2021، فإن استعادة الثقة، بنظرنا، تتطلب تقوية الأحزاب وتقوية النقابات والابتعاد عن الفساد الانتخابي وإلغاء القاسم الانتخابي الغريب الأطوار واحترام دولة الحق والقانون.

السيدة الرئيسة المحترمة؛

لا يفوتنا من طبيعة الحال، أن نعر عن اعتزازنا بمضامين خطاب صاحب الجلالة خلال افتتاح هذه الدورة، ونؤكد على ضرورة صيانة الهوية الوطنية بحماية اللغة العربية وتطويرها وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في التعليم والحياة العامة.

بطبيعة الحال، لا نختلف في قضية وحدتنا الترابية الأولى، نعتز بالقرار التاريخي لمجلس الأمن الذي يدعم سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية ونترحم على الشهداء ونحيي قواتنا المسلحة وكافة الأجهزة الأمنية تحت قيادة صاحب

الجلالة حفظه الله.

بطبيعة الحال كذلك القضية الفلسطينية، أشرتم لها في تصريحكم، ونحن مع القضية الفلسطينية، نتمن ما تقوم به "وكالة بيت مال القدس"، ونؤكد بطبيعة الحال رفضنا لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ونستغرب التضييق على المساندين لهذه القضية.

بخصوص التصريح ديانا، السيدة رئيسة الحكومة، بصدق طبيعة الحال، كيان عدد من الإجراءات يمكن اعتبارها إيجابية، خاصة تجاه الفئات الهشة والمتوسطة والتي تم سحقتها في إبان أو خلال الحكومة السابقة.

ثمنا وعجبنا الحال بطبيعة الحال الرفع من المعاشات ديانا المتقاعدين 3000 درهم، كذلك القضية ديانا الأرامل يستافدو 100%، فقط كذلك المتقاعدين خصهم زيادات عامة في الأجور على غرار مختلف الأجراء الناشطين.

بطبيعة الحال، أعتقد السيدة الرئيسة، لا يفوتنا أن نعر عن ارتياحنا كذلك بتعيين رجل في القضية ديانا التعليم مستوعب للتحديات التي يعرفها القطاع، ولديه دراية بالملفات وقدرة على التواصل.

بغيت بطبيعة الحال، فقط نذكركم بكون الحكومة السابقة، السيدة الرئيسة، لم تلتزم في الزيادة في الأجور لرجال ونساء التعليم، واعدتم ب2500 درهم، باقي كيسالك 1000 درهم، وهذا من التحديات التي عند السيد وزير التربية الوطنية.

بطبيعة الحال أيضا، لا بد كذلك أن نسجل على أن استمرار تضرر المستفيدين من الدعم الاجتماعي أمام الغلاء، إذا كان أولى أن تكون الزيادة فورية، الزيادة فورية، وليس أن تبقى حتى للنهاية، لأن الناس راه عيشين بالغلاء راه إشكالات، واستعادة القدرة الشرائية تستوجب أن هاذ الدعم يكون على الأقل إيلا ماكانش في شطرين يكون سنويا، غياب آجال للتجريم الإثراء غير المشروع، تضارب المصالح، إغفال المقاولات الصغيرة جدا والاقتصاد غير المهيكل وغياب مصادر ديانا التمويل.

بناء عليه، السيدة الرئيسة، بحكم ضيق الوقت، لا بد احنا في الاتحاد الوطني للشغل نعاودو نذكرو السيدة رئيسة الحكومة، على ضرورة مؤسسة الحوار الاجتماعي الحقيقي، وتصحيح مساره الإقصائي من طرف سلفكم، والذي وصل به الأمر إلى إبعاد الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من المؤسسات الدستورية والوطنية لأسباب سياسية.

وكثمنو التسمية ديانا الوزارة الجديدة ديانا التشغيل والحوار الاجتماعي، وكنعتمد على أن السي شهيد، بطبيعة الحال عندو مسؤولية في هذا الصدد، تمنناو أنكم تدعمو الوزارة، لأن نقصتو على القطاعات، خصها دعم راه عندها التشغيل، أنتموا مواعدين مليون منصب شغل، واخا كان مليون في الولاية السابقة، ومع ذلك الوزارة في حاجة إلى دعم، جهاز التفتيش ديانا الشغل لأن التشغيل أصبح من الأولويات ديانا.

لا بد كذلك من إخراج قانون ديانا النقابات، إصلاح المنظومة الانتخابية

المهنية والغاء الفصل 280 من القانون الجنائي، المصادقة على الاتفاقية 87، مراجعة قانون الإضراب، تعزيز حريات الصحافة ومحاربة الفوارق المحلية والاجتماعية، والغاء تسقيف سن التوظيف، ما بقاش معنى باش نذكر فهاذ الشي ديال التسقيف، طلبنا مرارا وتكرارا طلع لـ 35 ولكن راه خصو يطلع، تحسين دخل الشغيلة بالقطاعين العام والخاص ورفع الحد الأدنى للأجور في القطاع.

تحسين دخل الشغيلة بالقطاعين العام والخاص ورفع من الحد الأدنى للأجور موازاة بالقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى تعزيز دور مغاربة العالم، السيدة الرئيسة، مغاربة العالم خصهم يصوتو فبلايصهم علاش يديرو الوكالة؟ مزيان إيلا مشيتو فهاذ التصويت المباشر.

تنفيذ ما تبقى، عندكم إرث السيدة رئيس الحكومة، اتفاق.. 2019، 2024 وفتح ملف سبته ومليية وإخراج صندوق الزكاة ومراجعة التعريف المرجعية للاستشفاء والأدوية والشراكة مع التعاضديات، إصاف الفئات والقطاعات التي حرمت من أنظمتها الأساسية واحترام قانون الشغل، إصلاح أنظمة التقاعد دون المساس بحقوق ومكتسبات الشغيلة ولا للثالث الملعون، تشغيل مصفاة "السامير" وتسقيف ثمن المحروقات وتناسبها مع السوق الدولية، خصوصا وأنها أرهقت أسرا مغربية وأنشطة اقتصادية.

وختاماً، ندعو الحكومة إلى احترام المؤسسة التشريعية، فلا يعقل أن تمتنع الحكومة السابقة الجواب على 906 سؤال كتابي لمكون الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، منها 226 سؤالاً موجه للقطاع، مع التفاعل مع مقترحات القوانين. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

بهذا نكون قد أنهينا مناقشة مكونات مجلس المستشارين للبرنامج الحكومي.

وقبل رفع الجلسة، نذكر بأن المجلس سيعقد جلسة على الساعة 4 بعد الزوال للاستماع لرد السيدة رئيسة الحكومة. شكراً.

رفعت الجلسة.